iraqnc.net

الميثاق

صحيفة ناطقة باسم الميثاق الوطني العراقي | The Iraqi National Charter

الثلاثاء 24 ذو الحجة 1442 هـ | 3 آب 2021 م | العدد (18) | (8) صفحات

- الميثاق الوطني العراقي هو جهد وطني لجميع العراقيين، وحصيلة جهود طويلة على مدى ١٦ عامًا
- الميثاق الوطني هو معيار وطني ووثيقة معنوية تلزم من يلتزم بها ويعمل وفقها
- الميثاق الوطني العراقي وسيلة لجمع الكلمة، وتلمس سبل العمل والخطط الكفيلة بتحقيق ما يتمناه العراقيون جميعًا

الميثاق الوطني العراقي

@IraqianNCh

@IraqianNCh

حوار الميثاق

مع الأستاذ عمر الفرحان

مدير المركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب

ص8

الجريمة المنظمة إرهاب حكومي

إنهاء الإفلات من العقاب واجب دولي

افتتاحية الميثاق

(الجريمة المنظمة إرهاب حكومي وإنهاء الإفلات من العقاب واجب دولي)

الجريمة المنظمة في العراق والإفلات من العقاب في العراق صنوان لا يفترقان، وجريمتان تكمل إحداهما الأخرى، وعامل الاشتراك بينهما عدا رعاية الحكومة التي تحظى بسمعة سيئة في العالم من حيث علاقتها بالإرهاب؛ هو أداة التنفيذ، فالجريمة لا بد لها من فاعل تمسك بيده الحكومة وتبطش بها وتقتل وتسرق، وتبقى هي وراء الصورة.

وكذلك الإفلات من العقاب الذي ينبغي أن يطال القائمين بجرائم الإرهاب الكبيرة وجرائم الاعتقال الكيفي والاختطاف والتغييب القسري والتعذيب داخل السجون وخارجها، فضلا عن الإهمال القاتل في مؤسسات البلاد والاستهتار بأروح المواطنين، وثالثة الأثافي وهي سرقة المال العام؛ لا بد لها جميعًا من وسيلة يقوم فاعلوها ومرتكبوها من النجاة من العقاب والإفلات من آلياته القانونية المحلية والدولية.

وخير من يمثل هذه الوسيلة والأداة المتقدمة الذكر للحكومة؛ ويقوم بأدوار التنفيذ وطلبيات الأعمال القذرة؛ هي الميليشيات التي تقوم بالأمرين محروسة بحماية الحكومة ومدعومة بغطاء (الشرعية) الذي يغطي به النظام السياسي القائم (سوأة) ميليشيات ما يسمى (الحشد الشعبي).

ويخدم هذه الصورة الخبيثة والخطيرة ثلاثي التغاضي: المحلي (التغليس) والإقليمي (النأي بالنفس) والدولي (عدم القيام بالواجب)، الذي يعرف قواعد اللعبة ولا يجرؤ على كسرها أو الحد منها.

ولعل ما جرى قبل أيام من مسرحية هزلية الأبعاد وإرهابية المقاصد ومتكررة المشاهد فيما يتعلق بالتحقيق في جريمة (سوق الوحيلات) في مدينة الصدر؛ هو خير دليل على ما تقدم؛ حيث عمدت الحكومة مستعينة بقواها الميليشياوية وأجهزتها القضائية، باختلاق وقائع لا أصل لها وفبركة أحداث ومعلومات لا تمت للواقع بصلة، ذهب ضحيتها عدد من الأبرياء الذين لا دخل لهم بالموضوع، ممن ثبت اعتقالهم قبل وقوع الحادث بمدة طويلة، على خلفية اتهامات لا أصل لها.

فقام المُفلتون من العقاب والوالغون بجرائم الإرهاب بوضعهم بدل الجناة الحقيقيين، الذين أمنت لهم الحكومة ومن معها إمكانية الإفلات من العقاب؛ لتعطي صكا على نفسها بأنها راعية الإرهاب الأولى في العراق، من خلال أحزابها وقواها المسيرة لها والحاكمة باسمها ورسمها وقدراتها وسلطاتها وتشريعاتها.

لجنة حقوق الإنسان في الميثاق

تطالب بحماية الناشطين والصحفيين من استهدافهم بقوانين السلطة الحاكمة

حملت لجنة حقوق الإنسان في الميثاق الوطني العراقي السلطات العراقية وأحزابها الطائفية الحاكمة مسؤولية استخدام القوانين الجائرة للتضيق على الناشطين والصحفيين ومنعهم من النهوض بدورهم الوطني.

وقالت اللجنة إن العراق شهد في السنوات الأخيرة انتكاسة خطيرة للحريات وحرية التعبير، وتضمنت انتهاكات الحكومة وميليشياتها جرائم اغتيال وتهديد بالقتل واعتقال تعسفي وتغييب قسري، وسُجل منذ عام ٢٠١٩م أكثر من (٣٧٣) حالة اعتداء طالت صحفيين، وقتل أكثر من (٨٠٠) متظاهر عبروا عن رأيهم وفق القانون، وأكثر من (٧٥) حالة إخفاء قسري.

ودعت اللجنة في البيان المرقم (١٠٣) المجتمع الدولي للضغط على حكومة الأحزاب لوقف عمليات الانتهاكات المبرمجة ضد الناشطين ومنع إفلات الضالعين بهذه الجرائم من العقاب.

أكذوبة الانسحاب الأمريكي من العراق والفوضى القادمة

صرح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لرئيس الحكومة العراقية الحالية مصطفى الكاظمي خلال زيارة الأخير إلى الولايات المتحدة الأمريكية نهاية شهر تموز المنصرم بأن قواته ستنهي مهامها القتالية في العراق نهاية العام الحالي.

وبحسب البيان المشترك الصادر عن حكومتي (واشنطن وبغداد)، أكد أن دور القوات الأمريكية في العراق سيكون خاص بالتدريب وتقديم المساعدة للقوات العراقية وتبادل المعلومات الاستخباراتية

ويرى مراقبون للشأن العراقي أن ما جاء في البيان يؤكد أن القوات الأمريكية ستبقى في العراق ولن تنسحب وستبقى الصراعات الأمريكية الإيرانية بشأن الأوضاع السياسية في العراق، لا سيما وأن تبادل الضربات بين الطرفين مستمر إلى الآن، حيث تقوم الميليشيات الموالية لإيران بضرب مواقع قريبة للقواعد الأمريكية وتقوم الأخيرة بالرد أيضا بضربات أخرى.

بدوره قال عضو اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي الباحث السياسي عبد القادر النايل إن الميليشيات التي تدعى أنها مقاومة، هي من شاركت الاحتلال الأمريكي منذ بدايته في تشكيلات مجلس الحكم، وأمر «بول بريمر» رئيس سلطة الاحتلال عام ٢٠٠٣، المعروف بقرار ٩١ الذي نص على دمج الميليشيات في المؤسسة العسكرية والأمنية بعد حل الجيش العراقي.

وأضاف النايل «هذه الفصائل المسمّاة مقاومة، لم تقتل أمريكيا واحدا في العراق، فكيف نسمّيها مقاومة، وادعائها برفض التواجد الأمريكي جاء بناءً على الرغبات الإيرانية وليس لأنها تدّعي المقاومة.

وعن مستقبل الصراع بين الطرفين والفوضى القادمة قال النايل إن الصراع الدولي على الأراضي العراقية قائم ومستمر، والميليشيات لا يمكن لها الخروج عن المحور الإيراني الصيني، ولذلك القرار سيكون خارجي حول التصعيد من عدمه، وهناك خلافات حقيقية بين هذه الميليشيات حتى زيارة «قاآني» الأخيرة لبغداد، والذي قال لهم أن الاتفاق الأخير الذي قاده الكاظمي مقبول للإيرانيين، إلا أن بعض الميليشيات ومنهم حزب الله العراقي الذي يتخذ من جرف الصخر قاعدة عسكرية له، رفضوا ذلك بذريعة أن الأمريكان سيستهدفون فصائلهم.

قتل المعتقلين داخل السجون

منهج حكومة طائفية يومي

استمرار التعذيب الممنهج داخل السجون الحكومية في العراق أدي إلى وفاة أعداد كبيرة من المعتقلين الأبرياء؛ حيث يقوم المسؤولون داخل السجون بتعذيب السجناء خلال استجوابهم لإجبارهم على الاعتراف بتهم كيدية اعتقلوا بسببها من خلال وشاية المخبر السري أو الاعتقالات العشوائية التي أجريت منذ سنوات وإلى الآن أكثر السجناء من غير محاكمة قضائية ومسلوبة حريتهم بغير حق.

وقد وثق المركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب حالات قتل حصلت داخل السجون المكتظة بالأبرياء الذين يتلقون أشد أنواع التعذيب ويحرمون من الغذاء والدواء وعدم توفير بيئة صحية لهم، وخلال شهر تموز وثق المركز أكثر من (١٩) حالة وفاة لمعتقلين داخل السجون العراقية.

كما أكد المركز أن هناك أعداد كبيرة من المعتقلين مصابين بفايروس كورونا ومنهم مصابون بتدرن رئوي وأمراض جلدية أدت إلى وفات أكثرهم، وقال المركز إن عدد الحالات المصابة بالأمراض المذكورة وصلت إلى أكثر من (٢٤٦) حالة.

اللجنة العليا للميثاق:

تقف إلى جانب الانتفاضة الأحوازية وتستنكر قمعها من قبل النظام الإيراني

حيّت اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي الانتفاضة الثورية للشعب العربي في الأحواز لنيل حقوقهم المشروعة وترفض سياسة القمع التي يمارسها النظام الإيراني بحقهم.

وقالت اللجنة إن أرض الأحواز تنتج ٨٠٪ من النفط الإيراني، و٧٠٪ من الكهرباء، وتوفر ٥٠٪ من المياه الصالحة للشرب والزراعة؛ بينما يعيش الشعب الأحوازي على أرضه معاناة كبيرة وهو الشعب الأفقر على الإطلاق بسبب الاحتلال الإيراني وسرقته ثرواتهم.

وأكدت اللجنة في بيانها رقم (١٠٢) أن النظام الإيراني يواجه الانتفاضة الأحوازي بالرصاص الحي وينتهك حقوقه أمام صمت المجتمع الدولي. ودعت اللجنة شعوب المنطقة وكل من لديه القدرة على دعم الانتفاضة الأحوازية من أجل حصول شعبها على حقوقه المسلوبة.

اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي:

حريق مستشفى الحسين إرهاب حكومي نفذته ميليشيات حاقدة على أهالي الناصرية

حملت اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي أحزاب السلطة وميليشياتها مسؤولية إحراق مستشفى الحسين بالناصرية، وهي جريمة أخرى تضاف إلى جرائم أحزاب السلطة وميليشياتها بإشراف إدارة العتبات الدينية المسؤولة عن بناء قسم العزل الصحي في مستشفى الحسين الذي تسبب بهذه الفاجعة الأليمة لأنه مبني من مادة الـ «سندويج بنل» القابل للاشتعال وعدم توفير أنظمة السلامة العامة الضرورية

وأكدت اللجنة في بيانها المرقم (١٠٠) أن ما جرى في مستشفى الحسين هو إرهاب حكومي نفذته أحزاب السلطة وميليشيات حاقدة على أهالي الناصرية، وأن هذه الجرائم لن تنتهي إلا بإنهاء النظام السياسي الدموي الحالي في العراق بأحزابه الناهبة وشخوصه الفاسدة.

دعوات لتدويل ملف التغيير الديموغرافي

لمدن حزام بغداد (من جرف الصخر إلى الطارمية)

مخطط طائفي لتحويل مدن حزام بغداد إلى بؤر طائفية مرتبطة بايران

تحول ملف التغيير الديمغرافي لمدن حزام بغداد إلى قضية رأى عام من فرط مخاطره على التركيبة السكانية لهذه المدن التي طالها المقص الطائفي في محاولة أثارت ردود أفعال ضد هذا النهج الطائفي إلى حد المطالبة بتدويل ملف حزام بغداد.

وأجمع مراقبون على أن ما تشهده مدن الطارمية والمشاهدة واللطيفية تشير إلى أن الميليشيات ماضية في نهجها الطائفي الساعي إلى إفراغ مدن حزام بغداد من سكانها عبر التهديد والاعتقال من دون أن تتدخل القوات الحكومية لوقف هذا المسلسل الطائفي الساعي إلى ربط المدن المستهدفة بإيران، ناهيك عن صمت المجتمع الدولي وخاصة بعثة الأمم المتحدة في العراق عن الانتهاكات التي يتعرض لها سكان مدن التغيير الديمغرافي.

لقاء العدد : مع الدكتور علي الجابري

رئيس تحرير صحيفة يورو تايمز السويدية ورئيس اتحاد الصحفيين العرب في السويد

النفوذ الإيراني يشكل خطراً حقيقياً لأنه يُبنى على أساس استغلال الطائفة والمذهب، وعلى أساس خداع العراقيين بدورها في محاربة الإرهاب في العراق، وتغولها يمتد إلى المجتمع العراقي وعشائره ومؤسساته الإعلامية والاجتماعية والإنسانية ولا يقتصر على الدور السياسي والنفوذ الميليشيوي فقط

ص4

هكذا انهارت إحدى أقوى منظومات الصحة بالعراق

شهد العراق مؤخرا سلسلة من الكوارث الصحية تسببت بوقوع مئات الضحايا كشفت عن هشاشة المنظومة الصحية بالعراق، لا سيما مع كارثتي حريق مستشفيي ابن الخطيب في بغداد، والحسين في الناصرية.

وأجمعت مصادر صحية على أن أسباب هذه الكوارث هي الفساد والترهل الإداري وهجرة الكوادر الطبية إلى خارج الوطن؛ وكشفت عن أن الحكومة الحالية عجزت عن بناء مستشفى النجف الجديد «الألماني» برغم مرور ١٣ عاما كاملة على البدء بتشييده، وضخ نحو ٢٠٠ مليون دولار كميزانية للمشروع

وطبقا لذات المصادر فإن حيتان الفساد بالقطاع الصحي هي من تلتهم التخصيصات المالية لهذا القطاع من دون مساءلة أو متابعة الأموال موضحين أن المواطن هو الخاسر الأكبر في تدني وإخفاق المنظومة الصحية في توفير الغطاء الآمن لصحته.

ويذكر أن وزارة الصحة تخضع بالكامل لسيطرة ميليشيا سائرون التابعة لمقتدى الصدر، بينما تفتقر مدينة الصدر إلى وجود مستشفى صحي يتناسب مع متطلبات المواطنين.

وقالت وكالة أسوشيتدبرس إن العراق مقبل على كارثة صحية في ظل تصاعد إصابات فيروس كورونا، وأقرت لجنة الصحة في مجلس النواب الحالي بأن المنظومات الصحية تحولت إلى بؤر موت وأن المواطن العراقي فقد ثقته في المستشفيات ويخشى اللجوء إليها.

تهجير العوائل من مخيم الوند

وتحويله لمعسكر تصنيع الطائرات المسيرة بإشراف إيراني

قال شهود عيان إن نازحي مخيم الوند في قضاء خانقين التابع لمحافظة ديالى تم تهديدهم وإجبارهم على ترك المخيم من قبل ميليشيات الحشد الشعبي والمتنفذين في المحافظة.

واستنادا إلى هؤلاء الشهود فقد تم منح سكان المخيم مهلة ٧ أيام لإخلاء المخيم الذي يحوي أكثر من ٥٥٠ «كرڤان» مجهز بالكامل بالإضافة إلى ورش فنية ضخمة، تم الاستيلاء عليها من قبل فوج تابع لميليشيا الحشد يدعى «فوح العمليات الخاصة» الذي كان مقره معسكر أشرف

ويذكر أن أسباب ترحيل ساكني مخيم الوند تعود إلى استخدامه معسكرا لتصنيع الطائرات المسيرة بإشراف مباشر من «الحرس الثوري الإيراني» حيث يتم نقل المواد الأولية ويتم التجهيز داخل هذا المعسكر، لقربه من إيران والمنطقة خاضعة تماما تحت سيطرتهم.

أما مصير العوائل التي أجبرت على ترك مخيم الوند للنزوح فهم مشتتون في محافظة صلاح الدين في الشوارع والطرقات والبيوت الخربة لا يسمح لهم بالعودة إلى بيوتهم ولا الخروج من المدينة إلا بعلم وموافقة

تعمد حكومي

إهمال إعمار المدن المنكوبة؛ أدى إلى استمرار معاناة أهلها

مرت أربع سنوات على سيطرة الحكومة وميليشياتها على مدينة الموصل إلى تدمير المناطق المدنية وبيوت السكان وتدمير البنى التحتية لتلك المدن، وسلمت المدن بيد الميليشيات الولائية التي بدورها تعمل على منع النازحين من العودة وفرض اتاوات على الذين عادوا من السكان، وقد حذرت الأمم المتحدة من الأوضاع المأساوية التي يتعرض لها النازحون، وأكدت على أن من أكثر الشرائح ضعفا في العراق هم النازحون.

الاستيلاء على الأراضي:

وتشير تقارير محلية ودولية إلى أن الميليشيات استولت على أراض تابعة للدولة في المدن المنكوبة وأن هناك أكثر من ٣٠ عقارا غالي الثمن والعديد من المحلات التجارية استولت عليها الميليشيات وتلاعبت بأوراقها في السجل العقاري في مدينة الموصل، وفي مدينة سامراء استولت الميليشيات الولائية على أكثر من ٣٥٠٠ عقار ما بين محال تجارية وشقق ومعامل ومستشفيات، أما منطقة جرف الصخر فقد استولت عليها الميليشيات بالكامل وأصبحت قاعدة عسكرية لا تستطيع حتى الحكومة الدخول إليها.

تهريب النفط:

ومن ملفات الفساد التي يعاني منها العراق هو ملف تهريب النفط، فالميليشيات تسيطر على العديد من الحقول النفطية وهناك العديد من الأنابيب المخترقة، ففي حقل القيارة تقوم ميليشيات حزب الله وميليشيا العصائب بتهريب نفط القيارة أمام أنظار الحكومة، وتقدر واردات هذه الميليشيات اليومية من (٦٠٠ إلى ٨٠٠) ألف دولار.

استغلالهم لأغراض سياسية:

ومن جانب آخر تستمر الأحزاب الحكومية باستغلال ملف النازحين للدعايات الانتخابية، والتجارة بمعاناتهم ويتعرض النازحون إلى مساومات رخيصة لنيل أصواتهم في الانتخابات لصالح جهات سياسية، وقال عضو تجمع نينوى الموحدة محمد العبيدي لوسائل إعلامية أن الحكومة لم تجد بدائل ولا حلول ولم توفر لهم بدائل ولا تعويضات ولا إعمار لمناطقهم من أجل العودة.

وصرح المرصد «الأورومتوسطي» لحقوق الإنسان بوجود أكثر من مليون و٢٠٠ ألف نازح عراقي داخل البلاد، مازالوا يواجهون المعاناة رغم مرور ٤ أعوام على انتهاء العمليات العسكرية.

مرتكبو جريمة تفجير سوق "الوحيلات"

طلقاء بغطاء ميليشياوي حكومي

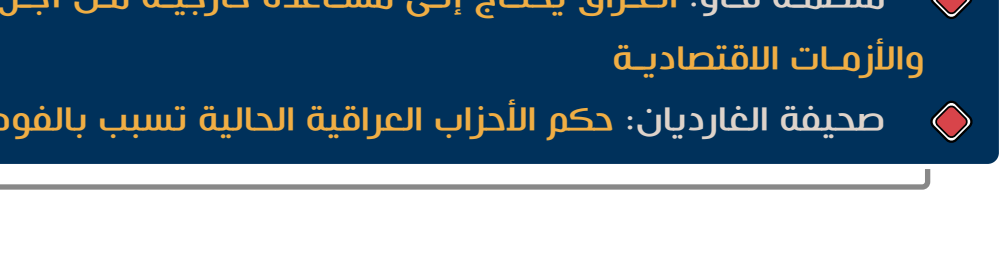

خرج رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بتصريح بعد خمسة أيام من التفجير بتصريح يزعم فيه عن إلقاء القبض على منفذي التفجير، ثم عرضت قناة الحكومة مقاطع تظهر فيها الأشخاص الذين نفذوا الجريمة.

وكان المركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب قد تابع الأحداث ومجريات الأمور وتواصل مع ذوي المتهم (نوري مطر مربط حمد) لكشف الحقائق التي حاولت حكومة الكاظمي تمريرها على الشعب العراقي، وقد تبين أن المتهم تم اعتقاله من مدينة كركوك قبل وقوع التفجير بشهرين وسبعة أيام، وتوصل المركز إلى معلومات تفيد بأن المتهم توفي نتيجة التعذيب داخل السجن، وتواصل المركز أيضا مع ذوي كل من المتهمين (خالد صعيجر مطر، وماجد مربط حمد) وأكدوا أن المتهمين لم يدخلا بغداد منذ فترة طويلة وأن القوات الحكومية اعتدت على الأطفال والنساء أثناء اعتقال المتهمين في الأنبار.

وبحسب التصريح يؤكد المركز أن منفذي التفجير ما زالوا طلقاء وهو ما يشير إلى احتمال وقوع تفجيرات أخرى، وأن الغرض من خلط حكومة الكاظمي للأوراق هو لأجل تحقيق أهداف سياسية.

وطالب المركز المنظمات الدولية والعراقية المستقلة بزيارة سريعة للمتهمين بتفجير الوحيلات ومتابعة حالتهم الجسدية والنفسية. وبدوره طالب أيضا الأمم المتحدة بإدانة هذه الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان بالعراق، والتنبه إلى خطورة وجود آلاف الضحايا المظلومين داخل السجون الحكومية في العراق.

- مكتب الأمم المتحدة في العراق : السلطات الحكومية تحرم أكثر من ٨٠ ألف طفل عراقي من التعليم؛ بدعوى عدم امتلاكهم أوراقا ثبوتية.
- موقع الإذاعة الفرنسية: تردي خدمة الكهرباء في العراق سببه الفساد وسوء إدارة الدولة.
- منظمة فاو: العراق يحتاج إلى مساعدة خارجية من أجل الغذاء بسبب الفوضى الأمنية والأزمات الاقتصادية
- صحيفة الغارديان: حكم الأحزاب العراقية الحالية تسبب بالفوضى ونتائج كارثية للعراق

لماذا فقد منتج الاحتلال شرعيته في العراق؟

رغم مرور ١٨ عاما على غزو العراق واحتلاله يبقى السؤال (متجددا) من يتحمل مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع في العراق بعد هذه السنين العجاف؟

والجواب| إن المسؤول الذي أوصل العراق إلى هذا الحد من التداعي والانحطاط والفشل والانهيار معروف للجميع إلا أن منتج هذا الاحتلال: (العملية السياسية) أضاف أحمالا جديدة على كاهل العراقيين جراء تسيد طبقة سياسية على العراق حولته إلى بلد مستباح مسلوب الإرادة هدرت أمواله: ناهيك عن إقصاء الآخرين والاستئثار بالسلطة بالارتكاز على نظام المحاصصة الطائفية التي حمى سراق المال العام من المساءلة وجلبهم للقضاء.

بقلم : أ.أحمد صبري

تداعيات السنوات العجاف وتراكم الخيبات والنكبات والكوارث على مدى تلك السنوات هي التي عجلت وفجرت ثورة تشرين التي هزت أركان النظام السياسي وحلفائه وكشفته على حقيقته منهارا وغير قادر على مواجهة المد الشعبي المتصاعد ومطالبه المشروعة التي صادرها النظام.

إن ما يجري في ميادين وساحات العراق هو بالأحوال كافة ثورة شعبية على الظلم والاستبداد والفشل هو استفتاء على فقدان سلطة الأحزاب شرعيتها وما يعزز هذا الخيار جمهوره الذي أوصل رموزه إلى سدة الحكم.

وإذا رصدنا حال العراق بعد ١٨عاما على احتلاله نستطيع القول إن المغامرة التي تورطت بها ادارة بوش الابن، كانت بالمقاييس كافة فاشلة وكارثية أدخلت العراق والمنطقة والعالم في فوضى عارمة وعدم استقرار ما زالت تداعياتها متواصلة على أكثر من صعيد حتى الآن.

والسؤال الذي بات يؤرق وينغص حياة المتورطين في احتلال العراق ومن ساعده في حملة التحريض على العراق .. لماذا ذهبنا إلى العراق؟ وما هو ثمن تلك المغامرة؟ وهل كسبت واشنطن قلوب العراقيين كما ادعى صقورها بغزوها لبلادهم وتخليصهم من (نظام ديكتاتوري) ووضعهم على سكة الحرية والديمقراطية والازدهار الاقتصادي والإعمار والتنمية والسلم الاجتماعي؟

هذه التساؤلات وغيرها أجاب عليها بعض من كان يعمل ضمن إدارة بوش الابن ويحرض على غزو العراق وأول هذه الشهادات كانت من وزير الخارجية الأمريكي الأسبق «كولن باول» الذي عبر عن أسفه واعتذاره للحرب على العراق ومشاركته بحملة التحريض عليه بمزاعم امتلاكه أسلحة محظورة وخطيرة كما أن شهادة مدير وكالة المخابرات الأميركية الأسبق «جورج دنث» هي الأخرى كشفت حملة التضليل ضد العراق وتصميم بوش الابن على الغزو حيث أكد «تنث» نفي وكالته امتلاك العراق أسلحة محظورة.

إذا من هو الخاسر الأكبر في عملية غزو العراق واحتلاله بالتأكيد هو العراق بكل ألوانه وطوائفه لأن الاحتلال أنتج نظاما سياسيا هجينا، ليس له علاقة بحاجات وتطلعات العراقيين بوطن تسوده الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وخال من إرهاصات الثأر والانتقام والاحتراب الطائفي.

هذه الأسباب وغيرها هي التي فجرت ثورة تشرين كرد فعل على فشل المشروع الأمريكي ومنتجه النظام السياسي، وخيباته وفشله في شتى الميادين كانت إيذانا بانبثاق بمشهد جديد يعيشه العراق بعد أن عانى أبناؤه الظلم واستبداد الطبقة السياسية ونظامها السياسي الذي أفقدت الانتفاضة الشعبية شرعيتها رغم الدعم الإيراني لأذرعه في العراق.

نظام الإرهاب والإفلات من العقاب

بينما اجتهدت الدول وتعاونت فيما بينها لتأمين مجتمعاتها ومؤسساتها ضد الإرهاب بألوانه المتعددة، بقي العراق على مساره المعاكس، وحرص القائمون عليه من الداخل والخارج على الحفاظ على وضعه الأمني المتدهور وفوضاه الهدامة التي تخدم مشاريع السيطرة والاستنزاف.

بقلم : مكي الغزال
(عضو اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي)

وتمتد جذور التهديد الأمني للعراق إلى عقود خلت، فلقد توالت الانقلابات والمؤامرات الهادفة إلى زعزعة الأمن وإن بدت في ظاهرها ثورات تقدمية أو إصلاحية. فبينما أسس البريطانيون والأمريكان أنظمة مستقرة في جميع الدول المجاورة (عدا سوريا المبتلاة)، عملوا ومعهم أركان النظام العالمي الجديد على زرع بذور الفتنة وبذلوا كلما في وسعهم لتأجيج نيران الطائفية والعرقية ونشر مسميات الأقليات ودعم أشخاص وجماعات إرهابية وتدريبها وتسليحها وإطلاقها لتعيث في الأرض فسادًا ثم تسخر الإعلام ليزيف الحقيقة ويزعم العداوة بين الأطراف المتحالفة والمتخادمة بهدف إذكاء نار العداوة وتجفيف منابع الأخوّة بين العراقيين.

إن أبشع أنواع الإرهاب هو الإرهاب الرسمي الذي لا رادع له فهو يقتل ويسجن وينهب ويفسد باسم القانون وتحت راية (الدولة) وبرعاية المؤسسات الدولية من أمم متحدة وغيرها وتحت أنظار منظمات حقوق الإنسان بمختلف مسمياتها.

في العراق أجهزة أمنية وعسكرية وتشكيلات رديفة لها تمارس القتل الجماعي بأوامر من أعلى الجهات السياسية.

وفي العراق برلمان يدعم مشاريع القتل وملء السجون بالأبرياء وقمع من يطالبون بأبسط حقوقهم.

وفي العراق قضاء يحرس المجرمين ويوفر لهم الغطاء (القانوني) ليستمروا بجرائمهم دون خوف أو مضايقة.

وفي العراق مؤسسات دينية تصدر فتاوى الدعم للمجرمين وتجبر أتباعها على دعمهم بالانتخاب والتطوع لقتال أبناء شعبهم.

وفي العراق سفراء دول (عظمى) يتظاهرون بالانشغال بتعلم فنون الطبخ العراقي بينما هم يطبخون المؤامرات وخطط استمرار الفوضى والفساد مع الظالمين الذين نصبوهم بعد احتلالهم لأرضه ونهبهم لأمنه وخيراته.

وفي العراق بعثة دولية لا تخفي تعاونها المطلق مع المجرمين، بل وتفخر بذلك وكأنها تقول للشعب العراقي المبتلى: اذهب إلى الجحيم!

تعاون كل هؤلاء على احتلال العراق ثم تدميره وقتل أبنائه ولذلك فهم يؤمنون الغطاء لكل منهم حين يقوم بدوره في مسلسل الجرائم البشعة التي يرتكبونها.

ولا يمكن أن ننسى أن في العراق مقابر جماعية وحرائق ضحاياها المرضى ومرافقيهم وانفجارات تحصد أرواح المتبضعين للعيد والمصلين في المساجد.

وكذلك في العراق (المحرر) عشرات الآلاف من البيوت التي هُدمت على رؤوس ساكنيها فتحولت إلى مقابر.

وفي العراق أمية ومخدرات وتسرب من المدارس وتجارة بالبشر وخضوع للدول الأخرى ونهب ترليونات الدولارات وفقر وبطالة وانعدام للكرامة وفقدان للأمن وتغييب قسري وظلم مهول في السجون وبنى تحتية مدمرة وفساد مذهل؛ كل هذا صنع في مواخير الاحتلال وذيوله.

عتاة المجرمين من الرؤساء والوزراء والنواب والجنرالات والضباط والجنود والمعممين وشيوخ العشائر والأتباع الصغار، كل هؤلاء أفلتوا من العقاب، بل وكوفئوا بالترقية والمال وأصبحوا قادة المجتمع العراقي المغلوب على أمره.

فُقد الأمن فشاع السوء وتفاقم الشر وصارت الحياة أشبه بالموت الزؤام.

ولك الله يا عراق المجد والحضارة.

لماذا ظاهرة "الإفلات من العقاب في العراق"؟

بقلم : وليد الزبيدي

ليس غريبا أن تتسع ظاهرة الإفلات من العقاب في العراق، وليس غريبا أن تتستر السلطات على مرتكبي الجرائم بمختلف أنواعها، وقبل الحديث عن هذه « الظاهرة « المتصاعدة، علينا أن نعرف أنها ستزداد وتصبح أكثر تنظيما، ويتكفل بـ «التصاعد» و» التنظيم « ثلاثة عوامل رئيسية :

الأول: أن المؤسسات التنفيذية والقضائية والدوائر الأخرى تم بناؤها بما يضمن استمرار سلطة الأحزاب والمجاميع التي جاء بها الاحتلال الأميركي في العام ٢٠٠٣، وتطلب ذلك تدريب الأجهزة وتوجيهها بما يوفر الحماية التامة لتلك الأحزاب والتجمعات، ويقف في المقدمة من ذلك تقديم الدعم الكامل لسلوكيات الأفراد والمجاميع المنضوية تحت تلك العناوين، وطالما أن الاحتلال الأميركي للعراق يعد جريمة كبرى، فإن العاملين تحت تلك المظلة بحاجة إلى «غطاء» بل أكثر من «غطاء» لديمومة نشاطهم ودعم مشاريعهم المتماشية مع أهداف ومخططات المحتل القريبة والبعيدة الأمد، ووفق ذلك شرعت سلطة الاحتلال منذ الأيام الأولى في عهد «بول بريمر» في شهر مايو /٢٠٠٣ بإصدار العديد من القوانين والقرارات الكفيلة بتسلط أحزاب ومجاميع الاحتلال في العراق، وجدير بالذكر، التأكيد على أن قرارات «بول بريمر» وما تبعها من إجراءات وقوانين وقرارات مخالفة لميثاق الأمم المتحدة وجميع القوانين الدولية، إذ منع ميثاق الأمم المتحدة للعام ١٩٥١ سلطة الاحتلال لأي بلد من تغيير الأنظمة والقوانين السائدة في البلد الذي يقع تحت سلطة قوة محتلة، لكن الولايات المتحدة ضربت بعرض الحائط جميع القوانين والقرارات الدولية وأجرت تغييرات خطيرة وكبيرة في بنية الدولة العراقية، والهدف من ذلك توفير الأغطية القانونية والأمنية لكل الأطراف والأشخاص الذين قدموا خدماتهم لقوات الغزو والاحتلال الأميركية.

الثاني: لم يكن تأسيس «مجلس الحكم الانتقالي» في منتصف تموز من العام ٢٠٠٣ عفويا أو مجرد إيجاد هيكل لإدارة الحكم في العراق، بل كانت أهدافه أبعد من ذلك بكثير، ويعرف الجميع أن ذلك المجلس لم تكن لديه أي سلطات وأن جميع القرارات يتخذها بول بريمر، وهذا ما اعترف به عدد من أعضاء المجلس وموثق في وسائل الإعلام، لكن أراد الأميركيون من ذلك تحقيق هدفين:

الأول الترسيخ للعرقية والطائفية في العراق وبما يفتح جميع الأبواب أمام العاملين مع الاحتلال الأميركي للهيمنة على ثروات البلاد والشروع في تقاسمها من خلال الوزارات والمؤسسات والمناصب التي تم تقاسمها وفق «المحاصصة» المعروفة للجميع، وكانت تلك الخطوات الأولى لارتكاب الجرائم بحق العراقيين ثم تبعتها انتهاكات وجرائم في مختلف الميادين وعلى مختلف الصعد.

أما الهدف الثاني: فقد تمثل بالتأسيس « القانوني» لحقبة تخريب العراق من خلال ما سمي حينها « بقانون إدارة الدولة « الذي شرعوا في مناقشته داخل مجلس الحكم في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٣ وتم إقراره بأشراف مباشر من بول بريمر في الثامن من آذار من العام ٢٠٠٤، ومهد هذا القانون لأخطر وأسوء مفصل في حياة العراق. حيث تم إكمال تلك الخطوات بما سمي «بدستور العام ٢٠٠٥»، الذي رسخ جميع العوامل الممكنة لتفتيت المجتمع وفي الوقت ذاته «تمكين» أدوات المحتل الأميركي والمتمثلة بجميع المشاركين في «العملية السياسية» ومؤسساتها ومنظوماتها وهيئاتها المختلفة واستمرار نهج الاحتلال في العراق.

لقد شملت «المحاصصة» الطائفية جميع مفاصل الحكومة في العراق، ولضمان توفير الحماية للممارسات الإجرامية والانتهاكات بحق العراقيين، فقد تولت الأجهزة الأمنية حماية القائمين على السلطة وتكفل القضاء بتوفير ما يسمى «بالغطاء القانوني» وتركزت مهمة الهيئات الأخرى مسؤولياتها بالإبقاء على أولئك جميعا في سدة السلطة، وممارسة مختلف أنواع النهب والسرقة وإسكات الأصوات المناهضة للعملية السياسية والفاضحة لممارساتها.

الثالث: هنا يجب أن لا نغفل واحدا من العوامل المهمة التي ساهمت في إفلات المجرمين من العقاب، ونقصد به المجتمع الدولي الذي يعرف الكثير من تفاصيل عمليات السرقة لأموال العراق من قبل الأحزاب والسياسيين، والجميع يدرك حجم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في العراق وفي مقدمة ذلك الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والحكومات العربية والإسلامية وبقية دول العالم، إلا أن الجميع يلتزم الصمت بل ويقدم الدعم للسلطات في العراق ما يشجعها على الاستمرار في سلوكياتها الخطيرة بل وفي تصاعدها وزيادتها ووصولها إلى مختلف مفاصل الدولة والمجتمع.

وتبقى مسؤولية العراقيين في التخلص من كل ذلك ووضع حد له وإلا فأن أخطار ذلك ستتواصل وتتسع دائرتها وتتجذر في المؤسسات والمجتمع.

الميليشيات موت للحياة في العراق..

وجود الميليشيات في العراق هو موت سريع للإنسان.

بقلم : ساره جميل
(ناشطة عراقية)

تشكل الميليشيات خطرا كبيرا على العراق وتنهي فكرة وجود الدولة، إذ إن تشكيل هذه الميليشيات المسلحة يعد خرقا كبيرا للدستور حيث نصت المادة التاسعة من الدستور العراقي على حظر تشكيل ميليشيات خارج نطاق الدولة، وتعد الميليشيات المسلحة أحد أهم أسباب عدم قيام دولة عراقية حقيقية فكل حزب أو رجل دين أو شيخ عشيرة شكل مجموعة مسلحة خارج نطاق الدولة وتأتمر بأمر من أسسها لا بأمر الدولة ومن أسسها يأتمر بأوامر من خارج البلاد وهذا بحد ذاته خيانة عظمى للعراق.

عمدت هذه الميليشيات على إثارة الفوضى والدمار في البلد فقتلت وغيبت مئات المواطنين، وهجرت مئات الآلاف من العوائل من ديارها واستباحت مدنهم واغتصبتها بحجة الحرب ضد داعش، ومضت سنوات على تهجير وتغييب سكان هذه المدن ولم تسمح لهم الميليشيات بالعودة إلى مدنهم.

واستغلت هذه الميليشيات المدن المغتصبة فسرقت خيراتها لمصالحها وخدمة لمصالح الدولة التي ترعاهم، وأيضا تستخدم هذه المدن لتخزين الأسلحة، وعملت هذه الميليشيات على التغيير الديموغرافي بتلك المناطق، وأيضا كان للميليشيات المسلحة دور كبير بقمع تظاهرات تشرين واغتيال الناشطين البارزين فيها، فقتلوا كل ناشط مؤثر في الساحة وممكن أن يكون له دور في بناء البلد في المستقبل.

إن انتشار الميليشيات يشكل خطرا كبير على السكان وأمنهم وعلى العراق بصورة عامة، لأنها مجاميع مسلحة همجية تستخدم السلاح لأي أمر تواجهه فيقتلون الإنسان حتى إذا أعطى رأيه لا يعرفون القانون، ويعتبرون أنفسهم الدولة وبالفعل هم سيطرو على الدولة وعلى كل مفاصلها.

ونتيجة تجهيل المجتمع المتعمد تجد هذه الميليشيات من يؤيدها من الجهلة والمرتزقة في المناطق التي تسيطر عليها، ويوجد الكثير من الناس الجاهلة لحقوقها حتى أنهم يجهلون ضرورة أن يعيش الإنسان بدولة يحكمها القانون ويسودها الأمن؛ فاستغلت الميليشيات هذا الجهل وعواطف الناس باسم الدين والمظلومية، فكلما تشعر هذه الميليشيات بالخطر تلجأ إلى إشعال فتن دينية لإثارة مشاعر مؤيديها واسترجاع تعاطفهم.

ولقيام عراق قوي يجب أولا القضاء على الميليشيات بصورة تامة ونحتاج إلى ثورة فكرية لتطهير المجتمع من الإرهاب الفكري، وإنشاء إنسان واعي يحب وطنه أولا قبل كل شيء، فالإنسان بلا وطن يكون جسدا بلا روح، وجود الميليشيات في العراق كالغيمة السوداء ولابد أن تمطر بيوم من الأيام وتنتهي هذه الظلمة. سنبقى ننتظرَ أن تزاح هذه الغيمة لنرى عراقنا يزهر من جديد.

لقاء العدد مع الدكتور علي الجابري

رئيس تحرير صحيفة يورو تايمز السويدية ورئيس اتحاد الصحفيين العرب في السويد

النفوذ الإيراني يشكل خطراً حقيقياً لأنه يُبنى على أساس استغلال الطائفة والمذهب، وعلى أساس خداع العراقيين بدورها في محاربة الإرهاب في العراق، وتغولها يمتد إلى المجتمع العراقي وعشائره ومؤسساته الإعلامية والاجتماعية والإنسانية ولا يقتصر على الدور السياسي والنفوذ الميليشيوي فقط

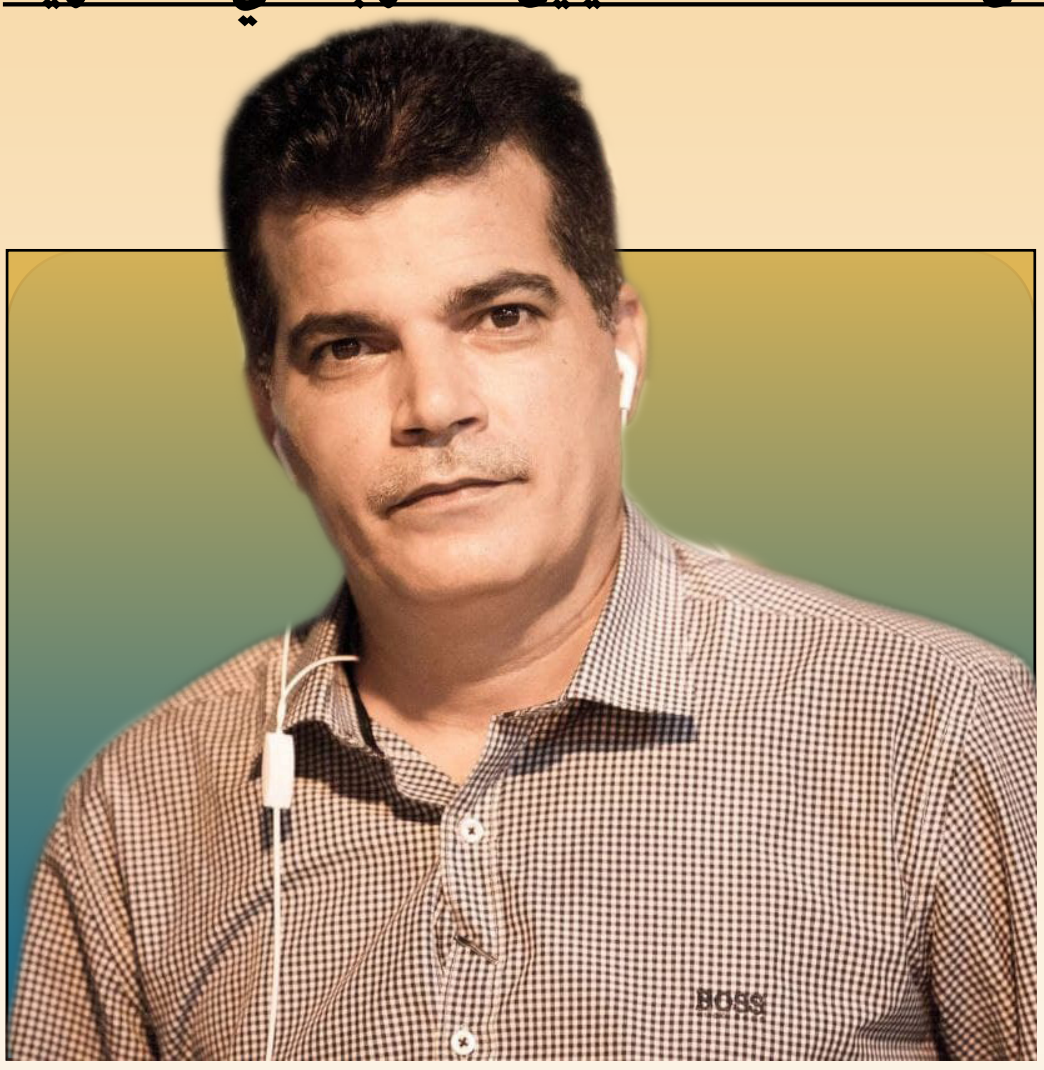

الميثاق | تنهضون بدور إعلامي خارج الوطن، كيف تتعاملون مع الحملة الدولية لمكافحة إفلات المجرمين من العقاب؟

الجابري | نحن نعتقد أن ما يمر به العراق منذ ١٨ عاماً من قتل وتهجير وانتهاك لحقوق الإنسان وفساد مالي وإداري، هو نتاج طبيعي لإفلات المجرمين من العقاب؛ ما أدى إلى سيطرتهم على مفاصل القرار في الدولة، وتهديد القضاء الذي يفترض أن يكون الحامي للدستور ولحقوق الإنسان وثرواته في العراق، لذلك كان لا بد من أن ينتخي أبناء العراق في هذه الحملة التي تسعى لإقرار قيم العدالة وإنهاء الجرائم المستمرة بحق الشعب العراقي، وإجبار المجتمع الدولي على عدم دعم الحكومات العراقية المتعاقبة بشكل غير مشروط، حيث ثبت ارتكابها جرائم بحق الإنسانية، لذلك فالحملة موجهة في الأساس إلى المجتمع الدولي ومؤسسات حقوق الإنسان الدولية لممارسة دورها بشكل واضح في العراق بعيدا عن النفاق والشعارات.

الميثاق | لاسيما وأن الكثير من رموز العملية السياسية وأذرعها متورطون في التستر على المجرمين وحمايتهم، كيف؟

الجابري | جميع رموز العملية السياسية في العراق ساهموا بشكل أو بآخر في التستر على المجرمين وحمايتهم، بل إننا نضع الكثير منهم في خانة المجرمين وليس المتسترين، حيث لعبوا دوراً كبيرا في تشكيل فرق الموت والميليشيات التي تقتل وتهجر أبناء الشعب العراقي، كما ساهموا بقتل العراقيين من خلال سرقة ثرواتهم وتجويعهم، وبعضهم يُتّهم بالخيانة العظمى والتخابر مع دول أجنبية، وبعضهم الآخر يساهم في تدمير الاقتصاد والزراعة في البلاد من أجل أن يبقى العراق رهينة الاستيراد من إيران على سبيل المثال. وانطلاقا من ذلك فأنا اعتقد أن أغلب رموز العملية السياسية متورطون بالجرائم المرتكبة بحق الشعب العراقي، ولا نستثن احداً منهم، بما فيها حكومة الكاظمي التي أخلت بوعودها في ملاحقة قتلة المتظاهرين، وكانت امتداداً للحكومات السابقة في حماية القتلة والخضوع للميليشيات العميلة التي ترتكب يوميا جرائم

> النفوذ الإيراني يشكل خطراً حقيقياً لأنه يبنى على أساس استغلال الطائفة والمذهب، وعلى أساس خداع العراقيين بدورها في محاربة الإرهاب في العراق، وتغولها يمتد إلى المجتمع العراقي وعشائره ومؤسساته الإعلامية والاجتماعية والإنسانية

يندى لها الجبين بحق الشعب العراقي.

الميثاق | كيف تقرأ قرار مقتدى الصدر بمقاطعة الانتخابات المقبلة، ما هي الأبعاد السياسية لهذه المسرحية؟ وهي ليست المرة الأولى؟

الجابري | بغض النظر عن الأبعاد السياسية لقرار الصدر بالانسحاب من الانتخابات المقبلة، وأهدافها المعلنة والخفية، أجد أن محاولات بعض القوى السياسية التي رسخت بقاء العملية السياسية الفاسدة طيلة السنوات الماضية، الانسحاب من الانتخابات ما هو إلا دليل على صحة نهجنا وقرارنا في مقاطعة الانتخابات الوهمية، التي غالبا ما تأتينا بذات الأحزاب والكتل المتورطة بقتل ونهب ثروات العراقيين، هذه الأحزاب تحالفت على تزوير إرادة العراقيين طيلة الدورات الانتخابية السابقة، استخدمت نفوذ السلاح الميليشياوي، والمال السياسي المنهوب من العراقيين للبقاء على رأس السلطة، من أجل مواصلة خدمة المشاريع الخارجية التدميرية، ومواصلة نهب ثروات العراقيين وإذلالهم.

لذا فإنني لا أقيم وزنا لأي انسحاب من الانتخابات البرلمانية المقبلة من قبل أي من الأحزاب المشاركة بتدمير العراق ونهب ثرواته، وما تلك الخطوات، إلا محاولات لذر الرماد في العيون والتبرؤ من الجرائم والانتهاكات بحق العراقيين. لكن ما يجري يوصل رسالة واضحة للمجتمع الدولي بصحة موقفنا من مقاطعة مسرحية انتخاباتهم الهزلية التي تشارك في بطولتها ممثلة الأمم المتحدة في العراق جينين بلاسخارت.

الميثاق | أين تضع مسرحية الإعلان من قاتل هشام الهاشمي في تضليل الرأي العام والتستر على الجهة التي أوعزت للقاتل بتنفيذ جريمته؟

الجابري | أنت اسميتها مسرحية، وأنا اعتقد أنها مسرحية فاشلة، تزامنت مع حملة العراقيين في كل دول العالم للمطالبة بإنهاء الإفلات من العقاب.. ما تقوم به هذه الحكومة هو دور متخاذل وجبان، وهي تتخلى حتى عن أقرب المقربين إليها، بخضوعها التام للميليشيات الإيرانية الإجرامية التي تورطت باغتيال الكثير من الناشطين والصحفيين العراقيين، وما قصة الهاشمي إلا دليل صارخ على تخاذل الدولة وخضوعها للقتلة.. فَمنْ لا يعرف من هي الجهة التي هددت باغتياله، وهل ننسى أن المجرم والعميل الإيراني المدعو أبو علي العسكري هدد نهارا جهارا باغتيال الهاشمي، كما هدد بقطع أذن رئيس الوزراء؟! لكن الكاظمي أضعف من أن يقف بوجه ميليشيات كتائب حزب الله وغيرها من ميليشيات خامنئي في العراق.

أنا أقول إن قتلة العراقيين ثلاثة (المفتي بالقتل، والمحرض، والمنفذ) وهؤلاء نعرفهم جميعا، وستصل إليهم يد العدالة يوما مهما طغوا وتجبروا، ومهما تخاذلت الحكومات العميلة وتسترت عنهم، كما إننا نقوم بخطوات قانونية لملاحقتهم في الخارج، عبر إجراءات ستعلن تباعا.

الميثاق | كيف تفسر تردد القوات الأمريكية بالرد على استفزازات الميليشيات المرتبطة بإيران؟

الجابري | القوات الأمريكية لا يمكنها السكوت عن التهديدات الحقيقة لوجودها في المنطقة، لكنها تتغاضى عن الجعجعات و«البروباغاندا» الإعلامية التي تقوم بها ميليشيات خامنئي في العراق، لأنها لا تشكل تهديداً حقيقاً لها!! لأن الوضع الحالي الذي يقوم على خلق صراع وهمي بين الطرفين يضمن لكل منهما تحقيق أهدافه الخفية، وتعزيز وجوده في المنطقة.. وكلاهما لا ينظر إلى مصلحة الشعب العراقي، وإنما إلى تعزيز نفوذه في المنطقة، وهذا لن يحصل ما لم يستمر «صراع الديكة» الوهمي بينهما، فكلاهما مستفيد من الوضع الحالي.

الميثاق | وهل تعتقد أن إدارة الرئيس بايدن استدارت عن الملف العراقي، وما هي مخاطر استثمار إيران لهذه الاستدارة؟

الجابري | كما ذكرت سابقاً، الإدارة الأمريكية لا تنظر إلى مصلحة الشعب العراقي، وإنما إلى مصالحها في المنطقة.. ما نعتبره تهديداً للعراق ومستقبله، لا يعد تهديداً للولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة، لذا علينا التعامل بواقعية مع طبيعة الصراع الأمريكي الإيراني، وأن لا نراهن على الموقف الأمريكي الذي يبنى أساساً على مصالحها في المنطقة لا مصالحنا.. ولدينا شواهد كثيرة على تحالف بين الولايات المتحدة وإيران وأحزابها العميلة وميليشياتها الإجرامية في العراق.

أما الفرق بين إدارة بايدن عن الإدارة السابقة، فإنه نهج ليس بجديد على الولايات المتحدة التي تختلف تكتيكاتها بحسب قيادة أحد الحزبين الرئيسيين في البلاد، لكن المصالح الاستراتيجية لا تتغير مع تغير وجه الرئيس الأمريكي مطلقاً.

الميثاق | ما هي مخاطر التغول الإيراني في العراق عبر عسكرة أذرعها للمجتمع وهيمنتها على القرار العراقي؟

الجابري | خطر النفوذ الإيراني في العراق لا يمكن مقارنته بأي خطر آخر، فلو تحدثنا عن النفوذ الأمريكي، فإنه غالباً ما يرتبط باتفاق مع الحكومة أو بعض الأحزاب القريبة منها، كذلك الحال مع أي نفوذ أجنبي في العراق.. لكن النفوذ الإيراني يشكل خطراً حقيقاً لأنه يُبنى على أساس استغلال الطائفة والمذهب، وعلى أساس خداع العراقيين بدورها في محاربة الإرهاب في العراق، وتغولها يمتد إلى المجتمع العراقي وعشائره ومؤسساته الإعلامية والاجتماعية والإنسانية ولا يقتصر على الدور السياسي والنفوذ الميليشيوي فقط!! التغول الإيراني نجح إلى درجة أنه يقوم باستثمار ثروات العراق وميزانية وزارته لخدمة المشروع الإيراني في العراق، من خلال ترشيح وزراء وحكومات تنقاد تماما لأوامر أي مسؤول إيراني يعنى بالملف العراقي.. والخطر الأكبر أن الكثير من السياسيين العراقيين «سنة وشيعة» باتوا على قناعة تامة أن الحصول على المناصب أو البقاء على رأسها، مرهون برضا إيران عن هذا أو ذاك، وللأسف نجد أن أغلب السياسيين العراقيين يهرولون إلى طهران لإعلان الولاء والطاعة لنظام خامنئي من أجل الحصول على منصب معين.

وهذا النفوذ لا يمكن مقارنته بأي نفوذ أجنبي آخر في العراق، وهنا تكمن خطورته.

الميثاق | كإعلامي يتابع باهتمام بالغ القضية العراقية ويحللها؛ كيف تقرأ مسار الأحداث بالعراق ودور القوى الوطنية المناهضة للاحتلال وعمليته السياسية؟

الجابري | اعتقد أن القوى الوطنية المناهضة للاحتلال والعملية السياسية هي أقوى وأقدر من أحزاب السلطة العميلة، لكن ينقصها الكثير من الخطوات لتحقق أهدافها، أولها أن تتوحد فيما بينها وتوحد خطابها الوطني وترك الخلافات الجانبية، فهي إن تختلف في طريق الوصول إلى الهدف، عليها أن تتفق على الهدف نفسه وتوجه طاقاتها وإمكاناتها لذلك بعيدا عن الصراعات الجانبية.. كما أن على بعض القوى الوطنية المعارضة أن تدقق جيدا في بعض دعاة الوطنية الذين سبق أن تورطوا في مشاريع مشبوهة ضمن أحزاب السلطة العميلة، فليس كل من اختلف مع أحزاب السلطة أو النظام السياسي الحالي يعد معارضا حقيقياً، فهناك منهم من تضررت مصالحه، ويحاول أن يصفي حساباته مع تلك الأحزاب عن طريق وضع نفسه في خانة المعارضة! لذا لا يمكن مجاملة هؤلاء والسكوت عنهم ولا بد من فرز الصفوف وعدم منح فرصة للمتسلقين والانتهازيين من ركوب موجة المعارضة.. فهؤلاء يسيئون للخط الوطني ولقدرته على إنهاء هذه الأحزاب العميلة والفاسدة.

الميثاق | مسلسل الحرائق وانفلات الأمن وتغول الميليشيات وموجة الغلاء والفقر وضعت العراق على اعتاب الانهيار الشامل؟ إلى أين يتجه العراق؟

الجابري | العراق يسير في الاتجاه الخاطئ منذ عام ٢٠٠٣ حتى الآن، وما يحصل الآن هو نتاج لسنوات من التجهيل والنهب والسرقة والقتل والتخوين والتهجير .. هناك طبقة منتفعة لديها مصالح مع أعداء العراق

الميثاق | هناك من قارن بين أهداف ثورة العشرين وأهداف ثورة تشرين وعدها تجسيدا لوحدة العراقيين ومقاومتهم للمحتل أيًا كان لونه؟

الجابري | كل ثورات الشعوب تتشابه في قيمتها الوطنية والأخلاقية والإنسانية، ورغم أنني اعتز بثورة العشرين ودورها في رسم مسار العراق السياسي، إلا إنني أسجل لثورة تشرين أنها جاءت بعد سنوات من محاولات زرع الفتنة الطائفية والإرهاب الذي فتك بجميع العراقيين، وميليشيات إجرامية قذرة تأتمر بأوامر أعداء العراق وتمول نفسها من ثروات العراق، وسلطة مجرمة لا تراعي أبسط حقوق الإنسان!! ثورة ولدت من رحم المعاناة واليأس والحرمان وربما حتى فقدان الأمل بغد مشرق لعراق واحد.. وكانت ثورة شبابية واعية رفعت شعار السلمية وبقيت عليها رغم آلة القمع والقتل التي واجهتها.. ثورة جاءت امتدادا لأولئك الأجداد الذين خرجوا في ثورة العشرين واستعادوا وطنهم، لكنها أثبتت أن العراق يمرض ولا يموت، وأن الأعداء مهما حاولوا تدمير وطنية العراقيين، فإن جيلاً سيخرج من تحت الرماد حاملاً بذور الحرية والاستقلال.

الميثاق | تحالفت معهم في اتفاقية «ثروات العراق وإرادته السياسية مقابل البقاء في السلطة»، وهناك شعب يتعرض لشتى أنواع القمع والاضطهاد والنهب المستمر لثرواته وخيراته وإرادته السياسية!! هذه المعادلة التي يقوم عليها العراق منذ عام ٢٠٠٣ يجب أن تتغير، ويجب أن يكون للعراقيين موقفاً موحداً صلباً، وإلا فإننا نسير إلى الهاوية والتقسيم وتدمير البلد.. استمرار هذه المعادلة يصعب المهمة يوماً بعد آخر، والتعويل على الدور الخارجي في التغيير ضرب من الخيال، فلا أحد يبحث عن مصالحك مثلك.. هذا ما يجب أن يعمل عليه الشعب العراقي إن أراد أن يكون هناك عراقا في المستقبل.

قتلة العراقيين ثلاثة
(المفتي بالقتل، والمحرض، والمنفذ)

وهؤلاء نعرفهم جميعا، وستصل إليهم يد العدالة يوما مهما طغوا وتجبروا، ومهما تخاذلت الحكومات العميلة وتسترت عنهم، كما إننا نقوم بخطوات قانونية لملاحقتهم في الخارج، عبر إجراءات ستعلن تباعا.

من التراث:

مدينة «المدائن» تأريخ عريق

تقع مدينة المدائن على الضفة الشرقية لنهر دجلة في العاصمة العراقية بغداد، وتبعد عنها حوالي ٣٥كم، في الوقت الحالي تعرف المدينة باسم سلمان باك، ويعود ذلك إلى الصحابي الجليل سلمان الفارسي الذي كان واليا على العراق بعد الفتح الإسلامي.

تاريخها ونشأتها:

تتمتع مدينة المدائن بتاريخ عريق حيث قام ببنائها «سلوقس الأول نيكتار» قبل الميلاد، واتخذها مركزا للحكم في امبراطوريته، وبعدها جاءت الامبراطورية «الفرثية» واحتلت أرض العراق وبنت عاصمتها بالقرب من سلوقيا وأطلق عليها تسمية «طيسفون»، وبعدها جاءت الامبراطورية «الساسانية» الاحتلال الفارسي المجوسي واتخذ من «طيسفون» عاصمة لها واستمر الحكم المجوسي فيها حوالي أربعة قرون إلى أن جاء الفتح الإسلامي للمدينة.

الفتح الإسلامي لمدينة المدائن:

إن من أهم الأحداث التاريخية التي مر بها العراق والإسلام هو معركة القادسية بقيادة القائد «سعد بن ابي وقاص» خلال خلافة الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والتي انتصر فيها على الإمبراطورية الساسانية وتم أسر حوالي ٤٠ ألفا من الفرس، وأقام المسلمون العرب مدينة المدائن بعد أن هدمت مدينة (طيسفون وسلوقية)، وذكرت بعض الروايات أن الخليفة أبو جعفر المنصور قد استخدم بعض أحجار مدينة المدائن خلال بنائه لمدينة بغداد.

أهمية المدينة:

إن أبرز ما يمز هذه الرقعة الجغرافية التي جذبت الحكام لكي يتخذوها مركزا للحكم على مر التاريخ قبل أن تبنى مدينة بغداد، هو موقعها الجغرافي الذي له بعض الاعتبارات العسكرية، حيث إن نهر دجلة الذي يقع غرب المدينة يعتبر مانعا طبيعيا لصد الهجمات العسكرية، كما أن قربها من نهر دجلة يعتبر عاملا مهما في إقامة التجمعات السكانية في المدينة، وهذا ما جعل لها أهمية كبرى لدى الحكام على مر التأريخ.

- إن لمدينة المدائن أهمية كبرى من الناحية الاقتصادية حيث تتمتع أرض المدائن بالتربة الخصبة وتشتهر المدائن بزراعة الفواكه بمختلف أنواعها، كما أن نخيلها تنتج أنواع متميزة من التمر، وتبرز أهمية المدائن من الناحية السياحية حيث كانت المدائن مقصدا للسياح داخليا وخارجيا، وكان لانتشار البساتين حولها العامل الأساسي الذي جعل السياح يقصدوها في فصل الربيع.

بانوراما القادسية

معالم مدينة المدائن:

طاق كسرى أو إيوان كسرى

يعد طاق كسرى المعلم الأشهر والأهم بالمدينة، وهو الجزء الباقي مما كان يسمى بالقصر الأبيض، الذي كان مقرا للملك ووزرائه في عهد الإمبراطورية الساسانية، والذي كان سقوطه رمزا لسقوط الامبراطورية، ويعتبر إحد العجائب المعمارية في العالم القديم، وأكبر قوس في العالم حتى وقتنا هذا ينتصب دون أي دعامات، حيث كان في الأصل قبة لقاعة كبيرة؛ وهي غرفة العرش الملكية، ويبلغ ارتفاعه ٣٠ مترا، وعرضه ٢٥,٥ مترًا، وسمك جدرانه ٧ أمتار.

طاق كسرى أو إيوان كسرى

ضريح سلمان الفارسي أو سلمان باك

وهو الضريح الأشهر في المدينة والذي تسمى المدينة باسمه، سلمان الفارسي صحابي ومولى للنبي محمد وأحد رواة الحديث النبوي الشريف، أصله من بلاد فارس وهو أول الفرس إسلاما، ترك أهله وبلده سعيا وراء معرفة الدين الحق؛ وعند هجرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم إلى يثرب، سمع به سلمان فسارع ليتحقق من العلامات، فأيقن أنه النبي الذي يبحث عنه فأسلم، وشهد سلمان مع النبي محمد صلى الله عليه وسلم غزوة الخندق، وهو الذي أشار على النبي بحفر الخندق لحماية المدينة من قريش وحلفائها، ثم شهد معه باقي المشاهد. وبعد وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، شهد سلمان الفتح الإسلامي لفارس، وتولى إمارة المدائن في خلافة عمر بن الخطاب إلى أن توفي في خلافة عثمان بن عفان سنة ٣٣ هـ

- بالإضافة إلى ذلك يوجد في مدينة المدائن ضريح حذيفة بن اليمان، وضريح عبد الله بن جابر الأنصاري رضي الله عليهم أجمعين.

بانوراما القادسية

في عام ١٩٨٠م افتتحت المؤسسة العامة للآثار بناء ضخم يضم بانوراما القادسية بأيامها الأربعة وكل يوم حسب تسميته (الأول أرماث وليلة الهدأة، والثاني أغواث وليلة السواد، والثالث عماس أو عموس وليلة الهرير، والرابع القادسية).

صممت ونفذت على يد خبراء من كوريا الشمالية تحت إشراف أساتذة وفنانين من المؤسسات العراقية الفنية، ورسمت على الجدران أرض المعركة والمقاتلون من كلا الطرفين (المسلمين والفرس)

وتعد هذه البانوراما بذلك الوقت الخامسة في العالم، وبعد عام ٢٠٠٣ تعرضت البانوراما لتدمير متعمد من قبل ميليشيات إيران في العراق، أدى إلى خرابها وهجرها، ولم تقوم الحكومات المتعاقبة بترميمها ولا إصلاحها مثلها مثل باقي معالم العراق التاريخية.

سرقة وإهمال:

يقول المؤرخون إن مدينة المدائن ترقى أن تكون مركز لعلم الاثار لما تحويه من مواقع اثرية والمزارات الدينية، مما يجعلها تجمع بين السياحة التاريخية والسياحة الدينية، إلا أنها تعاني من الإهمال المتعمد لمحو هذا التأريخ العريق الذي تحظى به دون غيرها.

فمثلا طوق كسرى (ذلك الطوق الذي يبين عظمة العرب والمسلمين في تحقيق انتصار على الامبراطورية الفارسية وفتحها والانتصار عليها) بدلا من أن يكون مزارا يقصده السياح من الخارج والداخل أصبح مكبا للنفايات ويعاني الإهمال المتعمد.

الميليشيات هجرت سكان المدائن الأصليين وعملت على تنفيذ مخطط التغيير الديموغرافي الذي ترسمه طهران للسيطرة على مناطق حزام بغداد من خلال ميليشياتها. ومنذ فترة عرض وزير الثقافة الإيراني على حكومة بغداد إعمار طاق كسرى من قبل خبراء إيرانيين؛ وهي خطوة لبداية الاحتلال الإيراني لهذه المدينة العريقة لتدخل ضمن ملكيتها بالاستيلاء عليها.

حتى تلك الرحلات المدرسية التي كانت تتوجه لزيارة المدائن وسلمان باك لمعرفتها والاطلاع على معالمها قد انتهت ولم تعد التربية توجه الطلاب لزيارتها؛ حتى أصبح الطلاب يجهلون هذا التاريخ العريق في منطقة المدائن وغيرها الكثير من المناطق التراثية والتاريخية.

وهو يحتم على منظمة اليونسكو المختصة بالآثار أن تراعي هذه المدينة التراثية وتطالب بالحفاظ على آثارها، وأن تتعامل بجدية من أجل حمايتها والاهتمام بها بدلا من الإهمال المتعمد من قبل الحكومات الطائفية المتعاقبة.

ضريح سلمان الفارسي أو سلمان باك

بغدادُ

الشاعر المغربي عماد افقير

بغدادُ لم يبقَ هارونٌ ولا خلف ... ميسانُ تندبها ذي قارُ والنَّجفُ
كركوكُ قد مُنِعتْ من وصل موصلها ... فالأرض أدركها التخريق والتّلفُ
والأم أوجلها صوتُ الرّصاص فمنْ ... يحمي العشيرة حين الشيخ يرتجفُ
جيكور حنّتْ إلى أبناء تُرْبَتها ... والأرضُ تملؤها الأشواكُ والحشفُ
بغداد قد أشرقتْ من نورِ سومرها ... فالقلبُ «واسِطُها» بالحب يلتحفُ
نهران قد نزلا كالدَّمعِ منسجمًا ... تبدي شقاءهما الأخبارُ والصحفُ
نهران قد جمعا الإنسان في وطنٍ ... ما كان يجمعهُ ذا النّفط والغدفُ
هذا العراق أتاهُ المجد منبلجًا ... ونَمَّقتْ «أورها» الأنوارُ والتُّحفُ
أغرتْ معالِمُهَا ضيفًا أقامَ بها ... والكلُّ متّهَمٌ بالعشق فاعترفوا
ما لي أرى كمدًا في عين أمتنا ... لا الصُّلْح يُسعِدُهَا لا الحبُّ لا الشَّغفُ

كوبابا بالسومرية «كوغ باو»

كوبابا هي ملكة مدينة «كيش» ذكرت في قائمة الملوك السومريين، وهي أولى النساء التي قادت حربا في التاريخ وتمكنت من الانتصار فيها كانت الملكة «كوبابا» واحدة من النساء القليلات اللواتي ظهرن كملكة في تاريخ العراق، وبعض المصادر تقول إنها أول ملكة لسلالة كيش الثالثة، بينما مصادر أخرى قالت بأنها رابع ملكة لهذه السلالة. كانت أولى انتصارات الملكة «كوبابا» هي معركتها ضد ملك مدينة «ماري شارمتر» وتمكنت من الانتصار فيها وكانت أولى النساء التي قادت حربا في التاريخ وتمكنت من الانتصار فيها، ويذكر أن حربها ضد ملك مدينة «ماري شارمتر» كانت من أشهر انتصاراتها.

كما خاضت معركة ضد ملك مدينة «اكشاك» وتمكنت من هزيمته وضمتها لمملكتها وذلك قبل أن تتمكن من خلافة عاهل لها ينتسب لهذه الملكة بناء معبد «إيساكيلا».

ليلى العامرية

الشاعر المصري شرقاوي حافظ

(يقولون ليلى بالعراق مريضة) ... وهل غير ليلى بالعراق صحيحُ
أم العينُ في ليلى تَرى كل دمعةٍ ... تَرَقْرَقَ فيها القلب وَهْوَ ذبيحُ
فُراتٌ هي الأحزانُ والخوفُ دجلةٌ ... وكلُّ نخيلٍ في العراقِ جريحُ
فلُمِّي أيا ليلى جراحك إنني ... طبيبٌ مريض والدواءُ شحيحُ
فإن كنتِ يا نبض الفؤاد طريحةً ... فإني على سيف الحروف طريحُ
أشكل من حزني دخان سحابةٍ ... لعلَّ على الآفاق نجمًا يلوحُ
يبددُ كل الداخلين على دمى ... فإن مات شعري فالسلاح فصيحُ
فهبِّي أيا ليلى وكوني قصيدةً ... على جُدُرِ التاريخِ مجدًا تفوحُ
وقومي من الأنقاض يا نخلة المُنى ... فهيهات أن يطوى العراقَ ضريحُ

كتابُ الحيَل

«أحد أعظم كُتب علم الميكانيك في الحضارة الإسلامية»

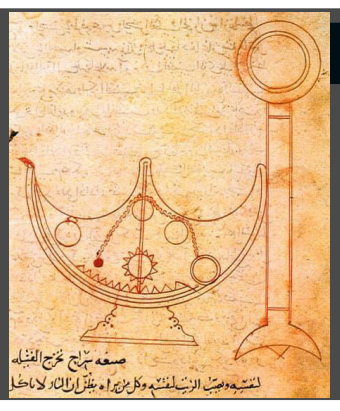

وهو عملٌ ضخم يتضمن رسومًا توضيحية للأجهزة الميكانيكية، بما في ذلك الأجهزة ذاتية التشغيل.

تم نشره في عام ٨٥٠م بواسطة إخوة «بني موسى» (أحمد، محمد، وحسن بن موسى بن شاكر).

بنو موسى كانوا يعملون في «بيت الحكمة» ببغداد بالعراق تحت رعاية الخليفة العباسي المأمون.

كتاب الحيل تضمن وصفًا لمائة من الأجهزة وكيفية استعمالها ويعتبر أحد الكنوز النادرة الناجية من بيت الحكمة في بغداد.

بيان رقم (٩٩)

دعم حملة «إنهاء الإفلات من العقاب» واجب وطني وإنساني

انطلقت منذ أيام دعوات عراقية ضد سياسة «الإفلات من العقاب» التي تنتهجها حكومات الاحتلال منذ عام ٢٠٠٣ وحددت الحملة يوم ٢٠٢١/٧/١٨ يوما للتظاهر والاحتجاج ضد كل من شارك في استمرار سياسة الإفلات من العقاب ورسخها من خلال العملية السياسية البائسة وحكوماتها الفاسدة التي جرّت العراق إلى مزيد من المصائب والمحن.

إن حملة «إنهاء الإفلات من العقاب» ومحاسبة مرتكبي الجريمة والمشاركين في انتهاك حقوق الإنسان في العراق؛ واجب وطني على كل عراقي طامح في استعادة البلاد وترسيخ مفهوم السيادة والمساواة والعدالة الاجتماعية في العراق، خصوصا بعد تراجع القضاء في العراق وخضوعه للإرادة السياسية وتنفيذه توجيهات أحزاب السلطة المتنفذة وميليشياتها المسلحة؛ وهو ما ساهم في انتشار الجريمة وانتهاك حقوق الإنسان من الاعتقالات العشوائية وممارسة التعذيب والاغتيالات والتغييب والتهجير القسريين وإفراغ مدن من سكانها بالكامل واستهداف الناشطين في التظاهرات وسياسة تكميم الأفواه، فضلا عن سرقة ثروات العراق وتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري وتبديد ثروات العراق التي أصبحت حكرا على الطغمة الفاسدة التي تحكم العراق والدول الداعمة لها؛ ولذلك انطلقت حملة «إنهاء الإفلات من العقاب» لتكون بداية للعمل المشترك في التصدي الفعال للمجرمين وملاحقتهم محليا ودوليا، ولتشكل الوعي الجمعي للعراقيين في العمل الدؤوب على توثيق الجرائم التي ترتكبها الحكومة وأحزابها وميليشياتها وضرورة محاكمتهم حتى لا تضيع الحقوق الفردية أو المجتمعية، ولكسر القيود الإعلامية المفروضة على العراقيين وإيصال معاناتهم إلى العالم الحر بعد أن غيّبها إعلام السلطة على مدار السنوات الماضية.

إن الميثاق الوطني العراقي إذ يثمن ويساهم في حملة «إنهاء الإفلات من العقاب» فإنه يدعو جميع العراقيين للمشاركة الفاعلة في التظاهرات المتعلقة بالحملة واستمرارها، ويدعو المراكز الحقوقية لتنسيق عملها الجماعي في إقامة الدعاوى ضد السياسيين المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاك حقوق الإنسان في العراق، خصوصا أن أغلبهم يحملون جنسيات أوربية يمكن من خلالها ملاحقتهم قانونيا في دولهم التي يحملون جنسيتها، ويدعو الميثاق أيضا شعوب العالم والمؤسسات الإعلامية والمنظمات الحقوقية للوقوف مع هذه الحملة ودعمها ومساندة الشعب العراقي الساعي إلى استعادة حقوقه وترسيخ مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية.

اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي
2021/5/15م

بيان رقم (١٠٠)

إحراق مستشفى الحسين في الناصرية إرهاب نفذته أحزاب وميليشيات حكومية

أصيبت محافظة (ذي قار) والشعب العراقي ليلة أمس (٢٠٢١/٧/١٢) بفاجعة مأساوية أخرى ضمن مسلسل إجرام أحزاب السلطة وميليشياتها ضد أبناء الشعب العراقي؛ فقد احترق أكثر من (٨٥) شخصًا وأصيب ما يقرب من ٢٠٠ آخرين من المرضى الراقدين في مستشفى الحسين في الناصرية ممن كانوا يتعالجون من فيروس (كورونا)؛ إلا أن جثثهم خرجت متفحمة بعد أن احترقت على أسرة الشفاء.

إن حادثة إحراق قسم العزل الصحي في مستشفى الحسين، هي جريمة أخرى تضاف إلى جرائم أحزاب السلطة وميليشياتها بإشراف إدارة العتبات الدينية المسؤولة عن بناء قسم العزل الصحي في مستشفى الحسين الذي تسبب بهذه الفاجعة الأليمة لأنه مبني من مادة ال«سندويج بنل» القابل للاشتعال، ولعدم إنشائه وفق المتطلبات الضرورية للصحة والسلامة؛ وهو ما يستوجب محاكمة كل المتسببين بهذه الجريمة، فضلا عن حكومة الكاظمي المتواطئة في هذه الجرائم لتقاعسها عن تأهيل المستشفيات ومراكز علاج مرضى كورونا خصوصا بعد جريمة إحراق مرضى مستشفى (ابن الخطيب) في بغداد؛ إلا أن استمرار هذه الجرائم وعدم محاسبة المتسببين فيها؛ يؤكد أن كل أحزاب السلطة وميليشياتها وحكومة الكاظمي شركاء في الجريمة لأن مسلسل تدمير وزارة الصحة والفساد المستشري فيها مستمر ولن يتوقف؛ تنفيذا لمشروع التدمير الكامل لبلاد الرافدين التي تشرف عليه أمريكا وإيران وأدواتهما في العراق.

وإننا في الميثاق الوطني العراقي إذ نقدم التعازي والمواساة بهذا المصاب الجلل لأهالي ذي قار الأصلاء؛ فإننا نؤكد أن جريمة إحراق مستشفى الحسين وعدم الجدية في التعامل مع الحريق وسرعة إخراج المرضى ومظاهر الجثث المحترقة والمرضى المصابين الذين تشتعل النار في أجسادهم؛ إرهاب حكومي نفذته أحزاب وميليشيات حاقدة على أهالي الناصرية بشكل مباشر أو غير مباشر، ولن ينتهي إلا بإنهاء النظام السياسي الدموي القائم في العراق وأحزابه الناهبة وشخوصه الفاسدة.

رحم الله ضحايا مستشفى الحسين ونسأل الله الشفاء العاجل للمصابين والخزي والعار لحكومة الكاظمي وأحزابها وميليشياتها على هذه الجرائم.

اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي
2021/7/13م

بيان رقم (١٠١)

انفجار سوق الوحيلات جريمة سياسية وصراع انتخابي ضحيته العراقيون

استقبل العراقيون عيد الأضحى المبارك بفاجعة ومأساة أخرى، بعد أن ارتكبت ضدهم جريمة إرهابية سياسية منظمة أدت إلى تفجير سوق (الوحيلات) في مدينة الصدر (الثورة سابقًا) في بغداد أودت بحياة (٣٥) شخصًا أغلبهم من الأطفال والنساء وأكثر من (٦٦) جريحا والحصيلة قابلة للزيادة بسبب الحالات الخطيرة للجرحى، فبدل أن يعود الأطفال وأمهاتهم بملابس العيد فرحين مسرورين عادوا مع أمهاتهم أشلاء ممزقة؛ ليستقبل العراقيون التعازي والمواساة بديلًا عن التهاني والتبريكات.

إن تفجير مدينة الصدر الذي يحمل رسالة انتخابية واضحة من أطراف الصراع، جاء بعد خطاب مقتدى الصدر قبل عدة أيام الذي أشار فيه إلى أن إيران والميليشيات الموالية لها اتفقت على اختيار رئيس حكومة قادم بعيدا عن موافقة التيار الصدري وهو ما دفع مقتدى الصدر إلى ممارسة الخداع بإعلانه الانسحاب من المشاركة في الانتخابات القادمة، والتهديد بإعادة انتشار ميليشيا جيش المهدي وسرايا السلام؛ وهو ما يؤكد أن حادثة سوق (الوحيلات) وإحراق المستشفيات وتفجير أبراج الكهرباء والاغتيالات وغيرها؛ جرائم إرهابية منظمة ترتكبها أحزاب السلطة وميليشياتها الإرهابية؛ وهو ما يشير إلى أن العراق مقبل على فوضى عارمة واستهداف الأبرياء وتوظيفه بكل خسة ودناءة في صراعاتهم الانتخابية.

إنّ اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي إذ تقدم التعازي والمواساة لعوائل الضحايا فإنها تحمل الميليشيات الولائية المسؤولية عن تفجير سوق (الوحيلات) وحكومة الكاظمي التي اعترفت بفشل العملية السياسية وأصبحت تتوسل بإيران لضبط الميليشيات والأمن في العراق؛ وهو اعتراف صريح بالهيمنة الإيرانية على العراق، وهو ما يستوجب ثورة عارمة في كل أنحاء البلاد لإسقاط العملية السياسية واستعادة العراق من الطغمة الفاسدة المتسلطة على رقاب العراقيين وثرواتهم.

اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي
2021/7/20م

بيان رقم (١٠٢)

انتفاضة الأحواز العربية طريق للتحرير والاستقلال

تتصاعد هذه الأيام انتفاضة شعبية كبيرة في المدن الأحوازية العربية المحتلة من قبل النظام الإيراني، والمقتطعة تعديًا وظلمًا من الاحتلال البريطاني في الربع الأول من القرن العشرين الميلادي. وتأتي هذه الانتفاضة كسابقاتها التي أجهز عليها نظام (الولي الفقيه)؛ قوية عارمة طامحة نحو الانعتاق من نير هذا النظام القامع لكل أنواع الحريات والجاثم على رقاب إخواننا في الأحواز السليبة.

إن شعب الأحواز العربية المحتلة يعاني منذ قرابة قرن من الزمان من الاضطهاد العنصري والتطهير (الشعوبي) من النظام الإيراني في مراحله المختلفة، وقد قدم الأحوازيون الآلاف من الشهداء والمعتقلين والمهجرين؛ نتيجة مطالبتهم بحقوقهم الطبيعية، وإيقاف الإعدامات والاعتقالات والتنكيل بهم؛ ومنحهم حقوقهم الثقافية من خلال الاعتراف بلغتهم العربية، وعدها لغة تعليم في مدارسهم وجامعاتهم، والسماح لهم بارتداء أزيائهم الوطنية العربية، وإقامة شعائرهم الدينية بحرية.

فضلًا عن نيل حقوقهم الأساسية والضرورية للحياة من: كهرباء مستقرة، وماء صالح للشرب، وفرص عمل لإنهاء البطالة التي تنهش في جسد المجتمع الأحوازي، الذي تنتج أرضه: ٨٠٪ من النفط الإيراني، و٧٠٪ من الكهرباء، وتوفر ٥٠٪ من المياه الصالحة للشرب والزراعة؛ بينما هو الشعب الأفقر على الإطلاق بين الشعوب الإيرانية.

وعلى الرغم من كل هذه الحقوق المشروعة والمستحقة؛ يقوم النظام الإيراني بمواجهة هذه الانتفاضة المطالبة بالحقوق بالرصاص الحي، وانتهاك حقوق الإنسان بكل وقاحة أمام صمت متعمد من المجتمع الدولي الذي يساهم في هذه الجريمة، بعد أن كان سببًا فيها بداية، وعاملًا في مآسي الأحوازيين اللاحقة.

إننا في الميثاق الوطني العراقي نحيي بكل فخر هذه الانتفاضة الثورية للشعب الأحوازي، ونثمن تضحياته الكبيرة، ونعلن عن مساندتنا لإخوتنا الأحوازيين، الذين يشتركون جميعًا في هذه الثورة من أجل استرجاع حقوقهم، متجاوزين كل المحاولات الإيرانية لتفرقتهم على أساس مذاهبهم الدينية، مثبتين وطنيتهم الأصيلة ولحمتهم الشعبية الأحوازية مرة أخرى في وجه آلة القمع السلطوية في طهران.

وندعو جميع من لديه القدرة إلى المبادرة لدعم جهود الشعب الأحوازي في الوصول إلى أهدافه المشروعة، ولاسيما القوى العربية والإسلامية وشعوب المنطقة وأحرار العالم ووسائل الإعلام؛ المدعوة لنصرة انتفاضة الأحواز العربية بجميع الوسائل المتاحة والممكنة.

اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي
2021/7/22م

تقرير لجنة حقوق الإنسان في الميثاق

ما تزال السلطات الحكومية في بغداد تستخدم قوانين مبهمة في التضييق على الناشطين والصحفيين في العراق، وهذا القوانين تستخدمها السلطات الحكومية وأحزابها المتنفذة لانتهاك حرية التعبير وحرية الصحافة من خلال سيطرتها على الادعاء العام واستغلاله بتوجيه التهم ضد الصحافيين والناشطين لمحاولة تكميم الأفواه ومصادرة الحريات وتقييد حرية الرأي، وبموجب هذه القوانين تقوم الحكومة بترهيب الصحفيين والنشطاء والأصوات المعارضة الأخرى، وإسكاتهم في بعض الحالات، وإخفائهم بصورة قسرية في أحيان أخرى

إن الانتهاكات الأخيرة التي لحقت العراقيين في حرية التعبير ولاسيما إغلاق القنوات الفضائية وملاحقة الصحفيين واعتقالهم وإخفاء الناشطين كما حدث مؤخرا (لقناة البغدادية) واغتيال الناشط (علي كريم)، واعتقال الناشط (حسام العابدي) في الناصرية، و(عادل أبو عراق) في محافظة النجف؛ دليل على فساد الحكومة، وشيوع الانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن بشكل ممنهج، حيث استخدمت قوات الأمن القوة المفرطة بإطلاق الذخيرة الحية على المتظاهرين لقمع الاحتجاجات، وإغلاق أكثر من (١٢) قناة تلفزيونية ومحطة إذاعية.

وشهد العراق في السنوات الأخيرة انتكاسة خطيرة للحريات وحرية التعبير، وتضمنت الانتهاكات جرائم اغتيال وتهديد بالقتل واعتقال تعسفي وتغييب قسري؛ إذ سجّل منذ عام ٢٠١٩م أكثر (٣٧٣) حالة اعتداء طالت صحفيين، وأكثر (٨٠٠) حالة قتل لناشطين عبروا عن رأيهم وفق القانون، وأكثر من (٧٥) حالة إخفاء قسري، وشهدت بعض المؤسسات الإعلامية هجمات مسلحة على أماكنها وكوادرها، ولاسيما في بغداد وجنوب البلاد حيث تخضع لسيطرة الميليشيات بشكل كامل.

وبحسب جمعية الدفاع عن حرية الصحافة سُجل خلال عام واحد للفترة بين (٢٠٢٠/٥/٣ – ٢٠٢١/٥/٢) أكثر من (٢٦٨) حالة انتهاك بحق الصحفيين، منها (٧٧) في بغداد، تلتها كركوك ٣٦ حالة. وتنوعت الانتهاكات وشملت التهديد والسجن، والدعاوى الكيدية، والاعتداء بالضرب ومنع تغطية الأحداث، فضلا عن إغلاق وسائل إعلامية وتسريح العاملين فيها. وتسجيل (١١) حالة إصابة على الرغم من انحسار حجم الاحتجاجات، و(٦٣) حالة اعتقال واحتجاز دون أوامر قضائية أو مذكرات إلقاء قبض، بينما سُجلت (١٠) هجمات مسلحة و(١٤١) حالة اعتداء بالضرب، ومنع وعرقلة التغطية الإعلامية للأحداث في العراق، هذا فضلا عن تسجيل حالتي تهديد لصحافيين، و(١٣) دعوى قضائية، وأحكام أقيمت بحق (١٣) صحافيا بسبب كتاباتهم وانتقادهم لمسؤولين فاسدين. أما على مستوى الأمن الوظيفي، فقد أبلغ (٢٨) عاملاً في وسائل الإعلام جمعية الدفاع عن حرية الصحافة عن تسريحهم من العمل دون سابق إنذار.

ويأتي العراق في المرتبة ١٦٣ من بين ١٨٠ دولة، في المؤشر السنوي لمنظمة (مراسلون بلا حدود) لعام ٢٠٢١ حول حرية الصحافة العالمي. في حين يسمح القانون الدولي لحقوق الإنسان بفرض قيود على حرية التعبير لحماية سمعة الآخرين، لكن هذه القيود يجب أن تكون ضرورية ومحددة بشكل ضيق لا أن تستعمل بشكل عام وتعسفي كما يحصل في العراق.

وتدعو لجنة حقوق الإنسان في الميثاق الوطني العراقي إلى تعديل القوانين ومواد قانون العقوبات التي تقيّد حرية التعبير ولا تتوافق مع القانون الدولي. وتدعو المجتمع الدولي إلى الضغط على السلطات الحكومية في العراق لتوجيه جميع قوات الأمن لوضع حد للترهيب والمضايقة والاعتقال والاعتداء على الصحفيين وغيرهم، وعدم المساس بهم من أجل ممارسة حقهم في حرية التعبير، وتقديم الجناة الذين قاموا بانتهاكات جسيمة بحق الناشطين والصحفيين إلى المحاكم وإنهاء حالة الإفلات من العقاب، وتدعو أيضا الدول الفاعلة في اتخاذ تدابير لحماية الناشطين والصحفيين.

لجنة حقوق الإنسان في الميثاق الوطني العراقي
2021/7/29م

"والله بابا مو إرهابي"

سجن الحوت الوصمة التي لا تليق ببطولة «زلم الناصرية»

سجن الحوت كان من أهم إنجازات حكومة الاحتلال ٢٠٠٨ وكأنها تود أن تخرج لسانها لشعب اعتقد أنه حصل على فسحة من الديمقراطية حين حصل على الستالايت والتلفون المحمول.

سجن يضم رواد التعذيب المتخصصين بالوحشية واللا إنسانية ولا نريد أن نتخيل ما يحصل خلف القضبان يكفي أنك تنظر لصور السجناء هناك وعيونهم الشاخصة الجاحظة وأجسادهم الهزيلة ستعرف مدى الظلم والإرهاب الذي يمارسه الجلاد بحقهم.

بقلم : فخر الحصيني

من المزايا التي تميز هذا السجن أنه للتصفيات الكيدية حتى أقسى وأسوء سجون العالم كسجن «الدولفين الأسودفي» روسيا أو سجن «متروبوليتان» في نيويورك أو سجن «كاراندیروا» في البرازيل، التي تعد من أسوء السجون عالميا رغم أنها تضم عتاة مجرمي العصابات، حتى هذه السجون المشبوهة دخلها نزلائها بمحاكمات ودلائل وقرائن وإثباتات وشهود، لكن المعتقلين في سجن الحوت يدخلونه كائنات بشرية ويختفون من على وجه البسيطة، وإن كان المعتقل محظوظا فإنه يُسلم لأهله جثة هامدة.

في إحدى مواقعي الاجتماعية اتصلت بي فتاة صغيرة من الغربية لعلمها أني من الناصرية تتوسلني أن أساعدها بزيارة والدها حتى ولو من خلف القضبان لثواني.

لا أخفيكم سرًا لقد خجلت من تلك التي بسن السابعة عشر عاما تتوسل لي علّني أكون بصيص

أمل لعائلة فقدت معيلها وابنها البكر تؤكد لي وتحلف:

«والله بابا مو إرهابي كان طالع يشتري صمون مع أخوي وأخذوهم وبعد فترة سمعنا أنهم بالحوت بتهمة أربعة إرهاب»

فقط لأنهم تواجدوا في المكان الخطأ والزمان الخطأ وحملوا الألقاب الطبيعية. حزنت وخجلت منها، ماذا أقول لها؟ لم أستطع مساعدتها لأنها كفتاة طيبة لم تفهم أن الحوت لا محسوبية عنده ولا معارف تقربه. إنه ملك مملكة الظلم وميلشياتها والشعب لا يمون على جلاديه.

هل أقول لها إن الحوت قد بلعنا وأذلنا وأهاننا نحن أهل الناصرية قبلكم؛ لأننا لا نريد أن نوصم بمدينة الحوت. كما هو «غوانتانمو» أو «الجحيم على الأرض» سُبّة في تاريخ أمريكا الديمقراطي وأبو غريب شاهد على غطرستها وكذبها المشين فالحوت وصمة عار تجللنا نحن أهل هذه المدينة الثائرة على الظلم، فالحوت صرح يشهد على أن لا ثورة تنجح دون هدم صروح الديكتاتورية.

يتباهى ساسة العراق من حكومة الاحتلال بأن تسميته بالحوت تيمنا بالحوت الذي يبتلع كل شيء. يتساقط المعتقلون الواحد تلو الآخر بسبب الاكتظاظ والتعذيب.

سجن الحوت معتقل ميليشياوي طائفي مقيت ابتلع كل من عارض تلك الحكومة اللقيطة من مكون معين، وإلاّ كيف نفسر أن أكثر المعتقلين هم من طائفة بعينها وأننا لم نسمع بمحاكمات أدت إلى أحكام بالسجن، تستغل الحكومة الميليشياوية في المنطقة الخضراء خوف الناس من فزاعة داعش وتوهمهم بأن كل من في هذا السجن هم قياديون وإرهابيون يستحقون هذا المعتقل الجحيمي بالنكهة الطائفية حتى لا يتساءل المواطن العادي عن شرعية هذا المعتقل.

الحقيقة أن الكثير من العوائل المسالمة التي تحاول أن تصل لذويها حتى ولو لزيارة خاطفة في سجن الحوت ليس لهم أي نشاط إرهابي ولا حتى سياسي والكثير من النساء اللواتي يساومهم الحراس على كل شيء من أجل تلك الزيارة.

تذكروا يا أهل ذي قار الكرام فمن يضحي من أجل الحرية وينادي بثورة على الظلم والاضطهاد لا تقبل ثورته دون أن يزيل الظلم عن إخوته في الوطن. تذكروا سجن الباستيل الذي أنشئ في فرنسا كسجن للمعارضين السياسيين والمسجونين الدينين والمحرضين ضد الدولة. وأصبح على مدار السنين رمزاً للطغيان والظلم والذي انطلقت منه الشرارة الأولى للثورة الفرنسية ١٧٨٩م وما تزال فرنسا حتى يومنا هذا تحتفل بمناسبة اقتحام السجن باعتبارها اليوم الوطني لفرنسا. فمتى نحتفل بيومنا الوطني دون سجون ودون تعذيب؟

إياكم أن تعتقدوا أن الظلم يخص فالظالم لا يتوقف ظلمه عند حدود مقربيه، لكي تغنموا وطنا حرا يعيش فيه المواطن العراقي بكرامة وعزة، فلا سجون دون محاكماتٍ ودلائل ولا للاعتقالات الكيدية الطائفية وإلا «أكلت يوم أكل الثور الأبيض»

البصرة بندقية الشرق

تحولت إلى مدينة منكوبة

بقلم : نهى العنزي
ناشطة عراقية من البصرة

توصف مدينة البصرة بأنها مدينة الفداء وبوابة النصر العظيم وقبل ذلك مدينة الفراهيدي والسياب وأبي الأسود الدؤلي والزبير والمحسن البصري.

هذه المدينة كانت تزهو بالثقافة والفنون والأدب والعلوم والبطولة... كانت أنهارها المتفرعة بين شوارعها النظيفة يجري ماؤها عذب... وكان هناك شط بين مدينة البصرة القديمة والعشار يجري به الماء صاف وعلى جانبيه بيوت البصريين الأصلاء وعوائل البصرة الأصيلة، وكانوا سابقا يركبون الأبلام النظيفة المفروشة ويذهبون إلى العشار تسير بهم بين موجات الشط الهادئة إلى العشار وبالعكس.

أما الآن يا شطي الحزين جفت مياهك إلا ما ندر ورحلت أسماكك وامتلأت الشواطئ بكل قاذورات العالم لم تعد شط العرب النظيف الجميل يعلوك الحزن، أما المعقل فشوارعه الجميلة الواسعة وبيوته الكبيرة المنسقة والحدائق المطلة من البيوت الجميلة تداعب المارة بعطور تنعش الروح وتبعث الأمل في النفوس. أما الحدائق العامة كالأندلس والسندباد وحديقة يسميها المعقليون (شفقة العامل)، كانت زاهية بالترتيب والنظافة والجمال، أما الآن فحدث ولا حرج عن التجاوزات وانتشار القاذورات فلا تشم سوى رائحة الأبقار والخراف وجفت أزهار المعقل فأصبحت تغرق عند أقل زخة مطر.

أما (أبو الخصيب) الخصب ذو النخيل الباسقات الشامخات بزهو العراق وتمره، ونظافة الشوارع على بساطتها، آه وآه على نخيل البصرة الذي طالته أيدي الغدر واقتلعته أصبحت الأرض جرداء لا نخل فيها وأخذوا الأراضي ليبنوا بها بيوتا لعصاباتهم، حتى انقلبت الزبير بأهلها الأصلاء الذين احتفظوا بهويتهم العربية الأصلية وعاداتهم الكريمة العريقة وبيوتها التي تنقلك إلى عهد المسلمين الأوائل، وكرم أهل الزبير معروف ونظافة المدينة العربية العريقة انقلبت رأسا على عقب فحولها الغزاة بعد أن غزوها وغيروا معالمها الأصيلة وتلاعبوا بعادات أهلها العريقة فما تكاد تعرفها من سوء حالها.

إن جمال البصرة ونظافتها وثقافتها لا يمكن أن يصفه قلم ولا تتسع له صحف، أما الآن يا مدينتي الجميلة الأسيرة هؤلاء الرعاع دمروا كل جميل فيك وعبثوا بكل معالمك بتجاوزات غيرت معالم المدينة، إهمال متعمد في كل شيء فالتلوث في كل مكان في الماء، والأزبال المنتشرة والحدائق المدمرة فرائحة القاذورات والحيوانات وقاذوراتها بدل عطر الورد والقداح، علاوة على الغزو البشري الذي لا ينتمي للعراق أو البصرة وكأنهم متخصصون بالتدمير ونشر الأوساخ والأمراض والتلوث.

شباب العراق

بين كواتم الموت وغياهب السراديب

بقلم : عمر الحلبوسي

لم تعد الحياة ذا قيمة لدى شباب العراق الذي تساوى عنده الموت والحياة بعدما فرضت حكومات الاحتلال المتعاقبة واقعا مأساويا أحيط من خلاله شباب العراق حتى أصبحت الميليشيات والأحزاب تتقاذفهم بينها وتجرهم لحرب لم نجني منها في العراق إلا دمارا يسعرها الولي الفقيه والعم سام في أروقة الكواليس المظلمة التي جمعتهم تحت شعار المصالح المشتركة.

فقد أوغلت الحكومة والميليشيات في إراقة دماء شباب العراق في ساحة التظاهر الممتدة من الأنبار إلى بغداد وكركوك والناصرية والبصرة وبقية محافظات العراق التي انتفض شبابها مطالبين بحقوقهم بالعمل والعيش الكريم وتحقيق السيادة الوطنية، لتجابههم الحكومة والميليشيات بالرصاص الحي الذي مزق أجساد الشباب لمحاولة إسكات صوت الشعب المنتفض ضد حكومة الاحتلال والميليشيات التي أحرقت العراق وجعلته بلدا غير صالح للعيش.

فلم تكتف الحكومة والميليشيات بهذا القدر من الإجرام، بل واصلت أعمالها الإجرامية بسلسلة عمليات اختطاف وتغييب طالت الشباب العراقي في المدن العراقية وزجتهم في غياهم سراديب التعذيب والموت، التي تعتبر سلخانات بشرية أوجدها العرّابان نوري المالكي ومقتدى الصدر اللذان تناوبا على حملات القتل والتنكيل والاختطاف لكل صوت عراقي يصدح بالحق لمحاولة لجم الأفواه والتعالي على جثث الشباب التي تسحق يوميا دون هوادة، من أجل بقاء ساسة الغفلة بمناصبهم التي ارتقوا لها على حساب تدمير العراق وقتل شعبه.

فمع اقتراب موعد إجراء المسرحية الانتخابية النيابية التي تتبجح بها الحكومة والميليشيات وداعميهم بأنها عرس انتخابي، تصاعد معها استهداف الناشطين والكتاب وكل شخص فاعل بالمجتمع الذين طالتهم كواتم الموت التي ذهب ضحيتها الكثير من الناشطين في ساحات التظاهر الذين قتلوا أمام منازلهم على يد الميليشيات، ولم تسلم منهم حتى النساء فقد لاحقهن القتل والاختطاف الذي أصبح عملا إجراميا متوارثا من قبل الحكومات المتعاقبة والميليشيات التي تستخدم سياسة القمع والتنكيل لمواجهة الغضب الشعبي المتصاعد ضد الحكومة وميليشياتها.

إن ما يمر به العراق اليوم من منعطف خطير تدور فيه دوامة القتل والإجرام التي تعد جزاء من الدعاية الانتخابية للأحزاب التي تعتاش على الطائفية وقتل الشعب لمحاولة شحنه وإجباره على انتخاب قوائم بعينها، وهذا يفسر ما حدث في تفجيرات ساحة الطيران ومدينة الصدر رغم كثافة التواجد الأمني، وكذلك العمليات الإرهابية التي تشهدها كركوك والأنبار وصلاح الدين والموصل كلها تشير باعترافات حكومية أنها من أفعال أحزاب حكومية تستخدم هذا الأسلوب الإجرامي كدعاية انتخابية وشحن طائفي يدفع الشعب مجبرا لانتخاب أحزاب ميليشياوية وهذا ما يفسر بقاء نفس الوجوه طوال ثمانية عشرة عام من حكم الاحتلال و عملائه.

إن الشعب العراقي الذي ازداد سخطه على الحكومة والأحزاب وميليشياتهم لم تلق الحكومة له بالا ولم تكلف نفسها بالاستماع لهم، بل تواجهه بالحديد والنار لمحاولة كسر الإرادة الشعبية التي اشتدت على الحكومة وهو ما زاد من نفور الشعب من المشاركة في الانتخابات أكثر من قبل لعدم ثقته بانتخابات تنظمها حكومة الميليشيات ويرعاها الأمريكان والإيرانيون وهو ما سيدفع هذه الحكومة إلى تأجيل المسرحية الانتخابية إلى عام ٢٠٢٢ مع تصعيد طائفي وإجرامي يهيئ الأوضاع لمشاركة ولو نسبية لتتبجح الحكومة ورعاتها بالعرس الانتخابي

> مع اقتراب موعد إجراء المسرحية الانتخابية النيابية التي تتبجح بها الحكومة والميليشيات وداعميهم بأنها عرس انتخابي، تصاعد معها استهداف الناشطين والكتاب وكل شخص فاعل بالمجتمع الذين طالتهم كواتم الموت التي ذهب ضحيتها الكثير من الناشطين في ساحات التظاهر الذين قتلوا أمام منازلهم على يد الميليشيات، ولم تسلم منهم حتى النساء

المزعوم على صوت تفجيرات القتل والتنكيل التي تطال مدن عراقية تحت مسميات طائفية وعلى أصوات المخطوفين من الناشطين الذين يعذبون في غياهب السراديب وأصوات الكواتم التي قتلت شباب العراق من أجل إطالة حكم الاحتلال وعملائهم من ساسة الغفلة.

جرائم ما بعد الاحتلال

الميليشيات نموذجا

بقلم : رامي أحمد

في العراق المحتل تعددت الجرائم بأشكال مختلفة وطرق وأساليب لم يعهدها عامة الشعب العراقي ما قبل الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣م. وارتبطت هذه الجرائم بصورة عامة بعوامل اقتصادية معينة بسبب الظلم الاجتماعي وغياب العدالة، أضافة إلى التفكك الأسري والعائلي، كما أن من أسبابها أيضا الطائفية التي تنفذها أذرع إيران في العراق. وعلى المستوى المدني تغلب النزاعات المسلحة بين العشائر وخاصة في جنوب العراق بالإضافة إلى انتشار القتل على الهوية لأسباب طائفية وقومية وعرقية ما بين عام ٢٠٠٥-٢٠٠٨م

وقد أشار باحثون في شؤون الجرائم» أن العراق من أكثر الدول العربية التي جرت فيها جرائم القتل الجنائية بنسبة ١١,٥٪ لكل ١٠٠ ألف نسمة» وإذا عدنا بالزمن إلى الوراء قليلا يوم خرج أبناء المناطق الغربية عام ٢٠١١م بتظاهرات ضد حكومة المالكي شملت محافظات (بغداد، ديالى، صلاح الدين، كركوك، الأنبار) مطالبين بحقوقهم بصورة سلمية إلا أن السلطة الحاكمة في ذاك الوقت تصدت لهذه المظاهرات واعتبرتها تهديدا مباشرا لسلطتها؛ حيث اقتحمت قوات المالكي ساحة الاعتصام في الحويجة ونجم عن ذلك عشرات القتلى والجرحى ومئات المعتقلين. أما في ديالى هذه المحافظة المنكوبة التي تعاني الويلات بسبب الصراع الطائفي وتخاذل السياسيين الذين يمثلون المحافظة فقد حدثت مجزرة جامع سارية بتاريخ (٢٠١٣/٥/١٧م) أدت إلى استشهاد ما يزيد عن ٤٠ شخصا وجرح ما لا يقل عن ٤٦ شخصا.

واتهم الحراك الشعبي في العراق حكومة المالكي بارتكاب هذه المجزرة. وفي (٢٠١٤/٨/٢٢) قامت الميليشيات المسلحة بقتل ٧٣ شخصا في هجوم على مسجد مصعب بن عمير غربي ناحية السعدية في محافظة ديالى. وساهم تنامي سطوة الميليشيات المسلحة في تدهور الأوضاع الأمنية عموما وانعدام سيادة القانون.

أما بغداد فقد شهدت مجموعة من التفجيرات الانتحارية المتفرقة استهدفت أسواق متعددة منها سوق مدينة الصدر وبغداد الجديدة والرشيد وسط العاصمة؛ وردا على ذلك تقوم الميليشيات المسلحة بشن حملات تطهير طائفي واعتقالات في مناطق حزام بغداد وشمال بابل وأحداث تغيير ديمغرافي في تلك المناطق. فيما يناشد أهالي جرف الصخر الذين تم تهجيرهم قسرا من مساكنهم إلى المخيمات ولم يسمح لهم بالعودة رغم انتهاء المعارك مع تنظيم (داعش)

وفي ٢٠١٩/١٠/١ اندلعت تظاهراتٍ في بغداد وبقية محافظات جنوب العراق احتجاجاً على تردّي الأوضاع الاقتصادية للبلد، وانتشار الفساد الإداري والبطالة. ووصلت مطالب المتظاهرين إلى إسقاط النظام الحاكم واستقالة حكومة عادل عبد المهدي، وندّد المتظاهرون أيضاً بالتدخل الإيراني في العراق وحرق العديد منهم العلم الإيراني.

وواجهت القوات الأمنية هذه المظاهرات بعنف شديد واستعملت قوات الأمن القناصة واستُهدِف المتظاهرون بالرصاص الحي، وبلغ عدد الشهداءَ من المتظاهرين حوالي (٧٤٠) شخصا منذ بدء المظاهرات، وأصيب أكثر من ١٧ ألف متظاهر بجروح خلال المظاهرات ومن بينهم ٣ آلاف «إعاقة» جسدية، فضلاً على اعتقال العديد من المحتجين وأيضاً قطع شبكة الإنترنت؛ وكل الدلائل تشير إلى أن هذه الجرائم ارتكبتها الميليشيات المسلحة بالتواطؤ مع الحكومة وأحزاب السلطة.

حوار الميثاق مع الأستاذ عمر الفرحان

مدير المركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب

يوما بعد يوما يصبح تدويل ملف الانتهاكات في العراق ضروريا أكثر وحاجة ملحة ونحن ندعم أي توجه لتدويل القضية العراقية وتحويل ملف حقوق الإنسان إلى المجتمع الدولي وهذا يأتي في ضمن عمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن وفق البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة والذي يخول المجتمع بالتدخل الفوري والحازم

عصابات الجريمة في العراق أصبحت لا توصف بأنها مجموعة أفراد من المراهقين أو العاطلين عن العمل أو المحترفين؛ بل تعداه إلى إرهاب دولة وميليشيات أصبحت تعمل وفق القانون ولها جهات سياسية تحميها وقانون يسير بجنبها وأصبحت قوة كبيرة معلومة التوجهات والانتماء ومتنفذة في الحكومات التي أعقبت الاحتلال، وأشارت الكثير من التقارير الدولية إلى ضلوع الميليشيات العقائدية التي تنتمي للأحزاب السياسية في عمليات الجريمة المنظمة من أجل المال والطائفية وتعمل وفق أساليب عدة وممارسات ممنهجة في الخطف والقتل والاغتيال في حق الخصوم والمنافسين لغايات نفوذ أو أموال أو أسواق وهذه أهداف طائفية وسياسية واقتصادية تتماشى مع عمل الحكومات وتخدمها بشكل مباشر من أجل البقاء أكثر في سدة الحكم على حساب الإنسان العراقي وحقوقه

الميثاق: يضطلع المركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب بدور محوري في كشف ضحايا الجرائم والجهات المنفذة، ماهي المعوقات التي تحول دون هذا الدور، وأين المنجز؟

الفرحان: وضع المركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب على عاتقه منذ نشأته توثيق جرائم الحرب المرتكبة في العراق منذ عام ٢٠٠٣م، والمركز في صيغته وعمله يختلف عن بقية المراكز والمنظمات الأخرى حيث اعتمدنا في عملنا على توثيق الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية، التي تدخل في جزئها الأكبر في القانون الدولي الإنساني الذي يُعنى في حالات النزاع المسلح الدولي وغير الدولي، وهذه الحالة الحقيقية في العراق تسبب بها الاحتلال، والنزاع المسلح الداخلي بين القوات الحكومية والميليشيات المرافقة لها وبين تنظيم داعش وقد أسفر ذلك عن كثير من الضحايا المدنين العزل وفي معظم الأحيان تقوم هذه الميليشيات المرتبطة بالحكومة على قتل المدنيين بصورة مباشرة بدوافع طائفية وانتقامية، ومن ثم فقد عملنا على توثيق حلات حقوق الإنسان برصد انتهاكات الحكومة والميليشيات المرتبطة بها ضد المدنيين.

ويعتمد التوثيق في معرفة أحوال الانتهاكات بشكل متكامل من تأريخ الانتهاك ومكانه وأشخاص وكيفية الانتهاك ودوافعه، حيث تساعدنا هذه الأسئلة إلى نوعية الجريمة التي قامت بها هذه الجهات المسؤولة عن الانتهاكات المنهجة والمستمرة بحق العراقيين. وعلى الرغم من معرفة هذه الجرائم إلا أن هناك الكثير من الصعوبات التي تواجه عملنا منها عدم تعاون أهالي الضحايا معنا في معرفة الجريمة أو عدم إرسالهم الصور المهمة من أجل توثيقها، أو تأخرهم في إرسال المعلومات وكل هذه خوفا من ملاحقة الحكومة والميليشيات لهم، وهناك أيضا معوق إخفاء أركان الجريمة من قبل المجرمين والحكومة فتتعمد على إخفاء الحقائق والأدلة وعدم الوصول إليها بشكل مباشر مما يؤثر على حقيقية الجريمة المرتكبة بحق المدنيين.

الميثاق: كيف تتعاطى الجهات ذات العلاقة مع هذا الملف الذي أصبح قضية رأي عام من فرط اتساع ضحاياه؟

الفرحان: هناك أكثر من جهة تتعاطى مع الملف الجهة الأولى وهي الحكومة والتي من أولويات واجبها هو حماية المدين والدفاع عن حقوقهم، ولكن هذه الحكومات المتعاقبة للاحتلال هي سبب رئيس في زيادة معاناة المدنين وهي من أوغلت في انتهاك حقوقهم من خلال زج مئات الآلاف من المدنيين في السجون السرية والعلنية، ومن خلال تهجير المئات من القرى بدوافع طائفية، وقتل الآلاف من المدنين خارج القانون، ونزوح الملايين من مناطق سكناهم بسبب الأعمال والانتهاكات الحكومية ضدهم، وبالتالي هذه الجهة لم تتعاط بأي شكل من الأشكال مع الملفات التي رصدناها ولا نعول على الحكومة في تحسين ملف حقوق الإنسان في العراق؛ بل على العكس نحن ندينها ونتهمها في المقام الأول في انتهاكات حقوق المدنيين وهي جزء من المشكلة ولم تعمل وفق القوانين الدولية بهذا الشأن وبهذا هي تنتهك القوانين الدولية والمعاهدات والاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

والجهة الثانية وهي الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية بحالة العراق وللأسف لم تقم بدورها وواجبها المنشود في حماية الإنسان العراقي وأصبحت هي جزءا من المشكلة الإنسانية في العراق وجميع من استلم مسؤولية البعثة في العراق كان متواطئا مع الحكومات في التستر على الجرائم؛ بل وأصبح يخفي الأدلة والحقائق عن المجتمع الدولي وبات يدافع عنها في المحافل الدولية، وقد نبهنا المجتمع الدولي عن هذه الحالة في كل تقاريرنا ورسائلنا الخاصة التي نبعثها إلى مقر الأمم المتحدة وإلى المنظمات الدولية الأخرى، وحتى الأمين العام للأمم المتحدة بات لا يثق كثيرا في بعثة الأمم المتحدة في العراق بسبب انحيازها إلى القتلة والمجرمين وبسبب تقاريرها المضللة عن حالة الإنسان في العراق.

والجهة الثالثة هي المنظمات الدولية والمجتمع الأوربي وهنا نلمس فيها بعض التعاون والتجاوب مع تقاريرنا ومعلوماتنا في العراق ومؤخرا بدأت تتعاون كثيرا معنا في تبادل المعلومات ورفع التقارير إلى المجتمع الدولي وتبيان حالة حقوق الإنسان بشكل واضح وعلني ومنها منظمة العفو الدولية واللجان الأممية التي فتحت الباب معنا في توثيق الجرائم والاطلاع على التقارير المعنية بالانتهاكات في السجون وملف الإخفاء القسري والتعذيب وغيرها.

الميثاق: الإفلات من العقاب تحول إلى ظاهرة مقلقة، من هو المسؤول عن تنامي هذه الظاهرة؟

الفرحان: يشير مصطلح الإفلات من العقاب في القانون الدولي لحقوق الإنسان، إلى عدم تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة، وهذا بحد ذاته يشكل نكرانا لحق الضحايا في العدالة والإنصاف. ولا سيما في البلدان التي قامت فيها القوات الحكومية أو المسلحة بجرائم جماعية ضد المدنيين. إن غياب المساءلة والشفافية في تحقيق العدالة في الاعتداءات على المدنين وهي واحدة من أكبر التحديات التي تواجه الحركة الدولية لحقوق الإنسان، وتقوض بناء الدولة.

إن تقاعس الحكومات في بغداد عن الوفاء بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي والقانون العراقي لمحاكمة مرتكبي الجرائم ضد المدنين والصحفيين، والنشطاء، والمتظاهرين على الرغم من التعهدات المتكررة باتخاذ الإجراءات القانونية ومحاسبة الجناة، إلا أن السلطات لم تقم بذلك حتى الآن، وهي تحاول طمس الحقائق وترسيخ الإفلات من العقاب لعقود، مما ترك أفراد المجتمع العراقي من دون حماية.

الميثاق: وهل أصبح تدويل هذا الملف ضرورة، وماهي جهودكم في هذا الإطار؟

الفرحان: يوما بعد يوما يصبح تدويل ملف الانتهاكات في العراق ضروريا أكثر وحاجة ملحة ونحن ندعم أي توجه لتدويل القضية العراقية وتحويل ملف حقوق الإنسان إلى المجتمع الدولي وهذا يأتي في ضمن عمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن وفق البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة والذي يخول المجتمع الدولي بالتدخل الفوري والحازم وبدون أي شرط لتدخل مجلس الأمن في حماية حقوق الإنسان في أي بلد إذا تعرض إلى انتهاكات جسيمة في حقوق الإنسان أو كانت الحكومات هي من تقوم بهذه الانتهاكات بحق مواطنيها.

وجهودنا في هذه الإطار هو تحفيز وإقناع المجتمع الدولي في الضغط على هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن للتدخل الفوري في حماية الإنسان من بطش الحكومات والميليشيات بحقه.

الميثاق: ما هي بتقديركم أسباب اتساع ظاهرة الجريمة المنظمة في العراق؟

الفرحان: تتنوع الجريمة المنظمة في العراق بين الاتجار بالبشر وغسيل الأموال، والقتل، والسطو المسلح، والغش الصناعي، وتهريب الآثار، وزراعة المخدرات، وخطف الأطفال، والاتجار بالسلاح وتزوير الصكوك المصرفية، وتزوير العملة والشهادات العلمية فضلاً على التفجيرات ونحوها. وأسباب انتشار الجريمة في العراق كثيرة منها البيئة الفاسدة التي أوجدها الاحتلال والحكومات المتعاقبة، وفشل المؤسسة التربوية، وتدهور العامل الاقتصادي المتمثل بانتشار البطالة المقنعة، وعدم وجود منظومة قانونية واقتصادية واجتماعية لرعاية المجتمع. والقضاء الذي لا يتسم بالعدالة والحيادية والكفاءة والمهنية بسبب الرشوة والمحسوبية والضغوط السياسية للأحزاب المتنفذة وأذرعها المسلحة. فضلا عن الإجراءات الجزائية التي لا تعتمد على الأساليب الحديثة في التحقيق، وتسلل الفساد في مفاصل المنظومة القضائية التي

مركز غير حكومي مستقل، يهدف إلى التوثيق والتعريف بجرائم الحرب في العراق التي ارتكبها الاحتلال الأمريكي وتوابعه في العراق منذ عام ٢٠٠٣

المركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب
Iraqi Warcrimes Documentation Center

أصبحت أفسد منظومة عالميا. ويحتل العراق في المراتب الأولى عالميا في تصنيف الدول التي تشيع فيها الجريمة المنظمة، وأعلنت منظمة الشفافية الدولية عام ٢٠١٩ بأن العراق ضمن الدول الست الأولى الأكثر فساداً في العالم. رغم انضمام العراق إلى اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة وفق قانون التشريع رقم ٢٠ لعام ٢٠٠٧م. وأعداد الضحايا نتيجة الجريمة المنظمة غير متوافرة بشكلها الدقيق بسبب ازديادها بشكل مضطرب.

الميثاق: هناك من يصف الجريمة المنظمة بأنها إرهاب حكومي تنفذه المليشيات، ما هي مخاطر هذا التخادم بين الطرفين؟

الفرحان: عصابات الجريمة في العراق أصبحت لا توصف بأنها مجموعة أفراد من المراهقين أو العاطلين عن العمل أو المحترفين؛ بل تعداه إلى إرهاب دولة وميليشيات أصبحت تعمل وفق القانون ولها جهات سياسية تحميها وقانون يسير بجنبها وأصبحت قوة كبيرة معلومة التوجهات والانتماء ومتنفذة في الحكومات التي أعقبت الاحتلال، وأشارت الكثير من التقارير الدولية إلى ضلوع الميليشيات العقائدية التي تنتمي للأحزاب السياسية في عمليات الجريمة المنظمة من أجل المال والطائفية وتعمل وفق أساليب عدة وممارسات ممنهجة في الخطف والقتل والاغتيال في حق الخصوم والمنافسين لغايات نفوذ أو أموال أو أسواق وهذه أهداف طائفية وسياسية واقتصادية تتماشى مع عمل الحكومات وتخدمها بشكل مباشر من أجل البقاء أكثر في سدة الحكم على حساب الإنسان العراقي وحقوقه.

الميثاق: عسكرة المجتمع بأنياب الميليشيات الطائفية حوّل العراق إلى ملاذ للمجرمين والعصابات المسلحة وسط غياب ما يسمى بالدولة كيف ترون ذلك؟

الفرحان: لا تخرج عسكرة المجتمع عن كونها استراتيجية تعبوية تبتغي إحكام السيطرة على افراد المجتمع وتنظيمهم بطريقة لتحقيق خضوعهم الكامل وسهولة انقيادهم للطغمة الحاكمة في البلدان التي تشهد توترا طائفيا وعدم وجود قانون يحكمهم. وتظهر ملامح وأشكال هذه العسكرة والتي تشترك بها أغلب تجارب العسكرة في العالم هي إعطاء صلاحيات واسعة للأجهزة الأمنية تتخطى إلى حد بعيد حدود الدستور والبناء القانوني في الدولة. والتغاضي عن الانتهاكات الصارخة للحقوق والحريات العامة التي تقوم بها تلك الأجهزة الأمنية. وتسخير الموارد البشرية والاقتصادية لخدمة الأغراض الأمنية والعسكرية. فضلا عن انتشار السلاح بين المدنين بصورة خارجة عن سيطرة ورقابة السلطة. وتشبع أفراد المجتمع بثقافة العنف والقتل جراء تعايشهم مع الحروب والتنازع وأسلوب استخدام القوة واستعراضها مع ترسخ الاعتقاد بأولوية منطق القوة وأهميته في تمشية أمور المجتمع وضبط إيقاعه وفق اجندة طائفية وعقائدية.

وقد كانت أهم مفردات التدريب لكل التشكيلات الميليشياوية هي الاغتيالات التفجيرات تخريب البنى التحتية تدمير النظام الاجتماعي التهجير القسري وغيرها كتبريرها على أنها جهاد مقدس وتسخير الدين للأهداف السياسية والطائفية وإبقاء المجتمع العراقي في دوامة العنف، فضلا عن المكاسب السياسية والاقتصادية التي ترمي من خلالها هذه الميليشيات إثبات وجودها في الحكومة والمجتمع العراقي، وكل هذا هو تحت مظلة القانون ومظلة السياسة ومظلة المرجعيات الدينية التي أصبحت أداة في هدم الوطن والمواطن.

الميثاق: كيف تقرأ مسرحية القبض على قاتل الهاشمي من دون أن يعترف بالجهة التي أمرته بتنفيذ الاغتيال ودوافعه، وهل الكاظمي قادر على وقف مسلسل الاغتيالات؟

الفرحان: أثبتت مزاعم الحكومة في إثبات قتلة الهاشمي أن الحكومات غير شفافة وغير قادرة على تحقيق العدالة؛ حيث لم تقدم الجهات المسؤولة عن انتماء القاتل إليها، ولم تقدم على محاسبتها أو الكشف عن هوياتها رغم أن هذا معروف للجميع، وإثبات انتماء القاتل إلى الأجهزة الأمنية يشير إلى خلل كبير في المنظومة الأمنية، ويثبت صحة ما تقوله المنظمات بأن عددا كبيرا من أفراد الأجهزة الأمنية هم من الميليشيات، وهذا مؤشر خطير على أن الدولة ليست دولة قانون وإنما دولة تحت سيطرة الميليشيات. والكاظمي كغيره من رؤساء الحكومات الذين ارتكبوا جرائم ضد المدنين العراقيين سواء في ثورة تشرين أو في المناطق التي تشهد سيطرة ميليشياوية وتقوم بانتهاكات جسيمة، وهو غير قادر على وقف هذه الانتهاكات.

الميثاق: ما زال ملف المغيبين والمعتقلين في صدارة اهتمام القوى المناهضة للاحتلال وعمليته السياسية، أين يكمن دوركم لنصرة هؤلاء الضحايا؟

الفرحان: لم يألل المركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب جهدا في نصرة المغيبين محليا ودوليا وقام المركز بالعديد من الخطوات على المستويين لمعرفة مصير المغيبين، فعلى المستوى المحلي قمنا بتوثيق وجمع أغلب أسماء المغيبين في كل المحافظات وتوثيقها بشكل قانوني وإنساني، وعلى المستوى الدولي قمنا بتقديم بلاغات وشكوى إلى اللجنة المعنية بالإخفاء القسري وما زلنا نقوم بهذه العملية من أجل الكشف عن مصيرهم، فضلا عن مطالباتنا المستمرة بمحاكمة الجناة وكف أيدي المجرمين في الاستمرار بهذه الجرائم الخطيرة والتي تعد من أخطر الجرائم الدولية وهي لا تسقط بالتقادم حتى لو مر على حدوثها مئات السنين. ويعد العراق الأول عالميا من حيث عدد المفقودين إذ تشير التقارير الدولية وجود من ٢٥٠ ألف مغيب إلى مليون مغيب فيه.

الميثاق: ولكن هناك من يجزم على أن سلطة الأحزاب الحاكمة متورطة فيه بدعم وتشجيع الميليشيات المرتبطة بإيران ما هي قراءتكم لمخاطر استمرار هذا الملف مفتوحا ومن دون حل قريب؟

الفرحان: الحكومة والأحزاب جميعها فضلا عن الاحتلال وتنظيم داعش جميعهم متورطون في هذه الأعمال، وهذا يجعل هذا الملف أكثر تعقيدا أيضا، وجود مئات الأشخاص، الذين تم تحويلهم من حالة الاختفاء أو التغييب القسري من عوائلهم أو ذويهم إلى حالة وفاة في مقابر جماعية وتعود هذه المقابر الجماعية إلى أفعال الميليشيات والسلطات الأمنية في العراق في العمليات عسكرية شنتها هذه القوات الحكومية ضد تنظيم الدولة. وأن السلوك الحكومي غير جاد بإنهاء ملف المغيبين بسبب أن هذه الملف سيدين الحكومات التي حكمت بعد الاحتلال وإلى اليوم وهي تريد أن تجعله ملفا مفتوحا من دون حل.